مـركـــز بروكـنـجـز الـدوحـة
BROOKINGS DOHA CENTER

دراسة تحليلية صادرة عن مركز بروكنجز الدوحة
رقم 18، فبراير 2017

العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرصة استراتيجية لدلهي

كديرا بثياغودا

العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرصة استراتيجية لدلهي

كديرا بثياغودا

*كتبت النسخة الأصلية لهذا البحث باللغة الإنجليزية وهذه ترجمة للنسخة الإنجليزية.
لا بد من الإشارة إلى أنّ الرسوم البيانية في هذه الورقة متوفرة باللغة الإنجليزية فقط.

BROOKINGS

لمحة عن بروكنجز

إنّ معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية تقدّم بحوثاً وحلولاً سياسية مستقلّة. يهدف المعهد إلى إجراء بحوث عالية الجودة ومستقلة يستند إليها لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصناع السياسات والعامة. تعود الاستنتاجات والتوصيات الموجودة في كافة منشورات بروكنجز إلى مؤلّفيها وحدهم، ولا تعكس وجهات نظر المعهد أو إدارته أو الخبراء الآخرين.

يعترف معهد بروكنجز بأن القيمة التي يقدّمها إلى داعميه تكمن في التزامه المطلق بالجودة والاستقلالية والتأثير. كما وأنّ الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة تعكس هذا الالتزام، علماً بأنّ الهبات لا تحدّد بأي شكلٍ من الأشكال التحليلات والتوصيات.

حقوق النشر محفوظة © 2017

معهد بروكنجز
1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة
الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
http://www.brookings.edu/doha

جدول المحتويات

1. ملخص تنفيذي 1
2. مقدمة 3
3. تاريخ العلاقات 4
4. علاقات دينامية متغيّرة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي 5
5. الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: الفرص والتحديات 14
6. هل المستقبل واعد؟ 22
7. كيف يستطيع صانعو السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي الاستفادة؟ 25
8. الهوامش 28

شكر وتقدير

يودّ الكاتب التقدم بالشكر إلى رانجيت غوبتا وغيره من المسؤولين الهنود السابقين الآخرين الذين تفضلّوا عليه بوجهات نظرهم. ويشكر أيضاً المسؤولين الحاليين من الهند والدول الأخرى الذين أعطوه من وقتهم، بالإضافة إلى كل طاقم العمل في مركز بروكنجز الدوحة على دعمهم طوال هذه العملية.

كديرا بثياغودا
دبي، فبراير 2017

ملخص تنفيذي

تعود العلاقات بين دول الخليج والهند إلى آلاف السنين. وحتى العقد الماضي تقريباً، شكّلت المصالح الاقتصادية (التجارة في الطاقة، والعمالة الأجنبية) الدافع الحصري وراء هذه العلاقات. بيد أن الأجندات التي وضعتها القوى الصاعدة، على غرار الهند والصين، تشهد توسّعاً في هذه المرحلة، وذلك يشمل منطقة الشرق الأوسط. وستؤدي العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند بالتحديد دوراً أساسياً لكِلا الطرفين في العقود المقبلة.

برزت في الآونة الأخيرة عوامل متعددة دفعت نيودلهي إلى النظر في الجوانب الاستراتيجية لهذه العلاقات. أولاً، أدّى اهتمام نيودلهي المتزايد بالارتقاء نحو قمّة الهرم العالمي في المجال السياسي والاقتصادي إلى توسّع البعد الاستراتيجي لاعتمادها على موارد الطاقة من منطقة الخليج. فحاجات الهند إلى الطاقة في تفاقم متزايد، وفي العام 2016، استوردت أكثر من نصف وارداتها من النفط والغاز من دول مجلس التعاون الخليجي.

وتشكّل طموحات الهند الإقليمية المتوسّعة في المحيط الهندي عاملاً في هذه العلاقات أيضاً. فترى نيودلهي منطقةَ الخليج وجنوب آسيا على أنها مناطق حيوية ومترابطة استراتيجياً، وقد كثّفت تركيزها على الخليج بناء على هذه النظرة. فالزيادة التي تشهدها تجارة الهند العالمية تعطي زخماً جديداً للتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي التي تتميّز بموقعٍ استراتيجي. إلى ذلك، تحثّ علاقات الهند التاريخية مع المنطقة قادة اليوم على شدّ أواصر العلاقات الحالية أكثر فأكثر.

بيد أن الشرق الأوسط يتخبّط اليوم في حالة من عدم الاستقرار، مما يعرّض إمدادات الهند بالطاقة إلى تهديد خطير. ولا يقتصر هذا التهديد على الطاقة بل يتعدّاه ليطال الشتات الهندي الهام اقتصادياً وسياسياً أيضاً، إذ يضمّ الخليج 7 ملايين هندي تناهز حوالاتهم المالية الأربعين مليار دولار سنوياً. وإن أرادت نيودلهي حماية شتاتها وضمان مصالحها الطويلة الأجل في دول مجلس التعاون الخليجي، فسيترتب عليها توظيف الموارد على المدى القصير لتعزيز الاستقرار الإقليمي.

أما التغيير الرابع، ولعله الأبرز، الذي يؤثّر في العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، فهو التعددية القطبية المتنامية بين القوى الخارجية المنخرطة في الشرق الأوسط. فالولايات المتحدة في طور تحجيم دورها الإقليمي في حين تعود روسيا إلى المنطقة بزخم. ويجري كل ذلك في وقت تتنامى فيه أهمية الصين بشكل مستمر. وتجعل هذه التغييرات من الصعب التنبؤ بما سيجري في المراحل المقبلة وستحضّ الهند على تعزيز انخراطها مع دول مجلس التعاون الخليجي لحماية مصالحها المباشرة وكسب النفوذ لدى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد ساهمت أيضاً هذه التغييرات في مقاربة القوى الخارجية للشرق الأوسط في دفع دول مجلس التعاون الخليجي للسعي إلى تأسيس شراكات استراتيجية مع قوىً غير الولايات المتحدة. وبعيداً عن السياسة والأمن، فإنّ العوامل الاقتصادية آخذة في تحويل آسيا إلى سوق تجارية أهمّ من الغرب. أثبتت دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال تعاملها مع روسيا والصين، أنها مستعدة للتغاضي عن خلافات مستعصية حول مسائل شائكة مثل سوريا وإيران.

من الواضح أنّ من مصلحة الهند إعادة النظر في طريقة تعاملها مع دول مجلس التعاون الخليجي. ويبدو أن رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي يعطي الأولوية للخليج بالفعل، فقد أطلق ناريندرا اسم "التواصل مع الغرب" (Link West) على أنه شعار جديد للسياسة المتبعة وقام بزيارات إلى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. تستطيع الهند، من خلال العمل على تعزيز هذه العلاقات، الاستفادة من القوة الناعمة الكبيرة التي تتمتّع بها والنابعة عن صورتها الحميدة في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، يعزّز حجم الشتات الهندي وأهميته نفوذ نيودلهي، وتسهّل علاقات الهند الطيبة مع الداعم الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي، أي الولايات المتحدة، التعاون بينهما.

غير أن الهند تواجه عقبات أيضاً، فالعوامل الداخلية تعيق التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات وتنفيذها على الرغم من رؤية القادة. أضف إلى ذلك أنه، مع توسّع المصالح الهندية وتزايد أهمية أنشطتها في الشرق الأوسط لدى دول مجلس التعاون الخليجي، ستواجه نيودلهي صعوبة متزايدة في الإبقاء على علاقات متعددة ومتوازنة.

وتواجه الهند أيضاً منافسة في تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما من جانب الصين وباكستان. إذ إن الصين تربطها علاقات وطيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وهي تتفوّق على الهند في التنافس في أفريقيا وتقاوم فكرة انخراط الهند في شرق آسيا. أما باكستان، فتبقى خصم الهند الرئيسي، وتتمتع بعلاقات وثيقة مع الدول الخليجية، وتعارض توسّع الحضور الهندي في الخليج.

وفي المستقبل، سيؤدّي التزام نيودلهي بتعزيز علاقاتها مع دول الخليج إلى علاقات هندية خليجية أقوى، حتى وإن لم تكن حصرية. فستحافظ دلهي على شبكة معقدة من العلاقات بالطريقة التي تراها مفيدة لحماية مصالحها وترسيخها في المنطقة. ومع توسع المصالح الهندية، قد تواجه البلاد صعوبةً متزايدة في الحفاظ على قيَمها وحيادها واستقلاليتها الاستراتيجية. وستشكل علاقة الهند الصاعدة مع إيران اختباراً لذلك. وستنمو أيضاً علاقاتها مع إسرائيل، على الرغم من فقدان زخمها السابق.

ويمنح السياق الحالي صنّاعَ القرار في دول مجلس التعاون الخليجي فرصة لتعزيز مصالحهم في ما يتعلّق بالهند. ونظراً إلى محدودية الإمكانيات التي تتّسم بها عملية صنع السياسة الخارجية الهندية، سيكون على دول مجلس التعاون الخليجي أن تأخذ زمام المبادرة. فعليها أن تُبرز مجالات الاهتمام المشترك، وأهمّها الحفاظ على هيكليات السلطة الحالية في منطقة الخليج لضمان الاستقرار. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع السعودية ودولة الإمارات على وجه الخصوص الاستفادة من العلاقات التجارية القائمة مع الهند لتحسين العلاقات الأمنية. وعلى المدى الطويل، بإمكان دول الخليج تشجيع الهند على الاضطلاع بدور أكبر في تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط والاستفادة من تجربة الهند في ترسيخ الاستقرار الداخلي وتقوية المؤسسات. وأخيراً، من المفترض أن يؤمّن وضع موارد الطاقة المتغير فرصاً إضافية للتعاون عبر استخدام الموارد البشرية الهندية ورأس المال الخليجي.

مقدمة

تعود العلاقات بين دول الخليج والهند إلى آلاف السنين. وحتى العقد الماضي تقريباً، شكلت المصالح الاقتصادية، أي التجارة في موارد الطاقة والعمالة الأجنبية بالتحديد، الدافع الحصري تقريباً وراء هذه العلاقات.

بيد أن الوضع لم يعد على ما هو، إذ أصبح العالم متعدد الأقطاب على نحو متزايد مع بروز قوىً مثل الهند والصين تعتمد أجندات آخذة في التوسع لتشمل أيضاً الشرق الأوسط. وستترك العلاقات التي تربط آسيا والخليج تأثيراً كبيراً على جيوسياسيات المنطقة والعالم. وتزداد أهمية القوى الآسيوية في الاستراتيجيات الغربية حول الشرق الأوسط، فاسم الهند والصين بدأ بالورود أكثر فأكثر في الخصومات الناشبة بين مراكز القوى في المنطقة، أي مجلس التعاون الخليجي وإيران وإسرائيل. ومع أن دور الصين المتنامي في المنطقة كان موضوع بعض البحوث، لم تلقَ الهند القدر ذاته من الاهتمام.

تنظر هذه الورقة في علاقات الهند الاستراتيجية مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (السعودية وقطر والكويت والإمارات والبحرين وعُمان). وتفيد أن العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي ستأخذ بعداً شديد الأهمية لكلا الطرفين في العقود المقبلة، وأن ظهور عدة عوامل يفرض على نيودلهي النظر في الجوانب الاستراتيجية لهذه العلاقات. وتحلل هذه الورقة هذه العوامل، ولا سيما رغبة الهند في تسريع ارتقائها إلى مستوى القوّة عالمية، وطموحات الهند المتوسّعة في الشرق الأوسط، وحالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط الأوسع، وتفاقم التعددية القطبية فيه، واهتمام دول مجلس التعاون الخليجي المتزايد بإقامة شراكات جديدة.

تتطرّق الورقة أيضاً إلى المزايا التي تتحلى بها الهند والقيود التي تعيقها، والمنافسة في الاستجابة لهذه التطورات. وتستنتج الورقة أنه على الرغم من الضرورة الاستراتيجية للعلاقة بين الهند ودول الخليج، من غير المؤكد ما إذا كانت الهند قادرة على الارتقاء بمصالحها بفعالية في الخليج. ثمّ تناقش الورقة السلوك المستقبلي المرجّح لحكومة رئيس الوزراء ناريندرا مودي في ما يخص الشرق الأوسط. وتختتم الورقة بمناقشة الطريقة التي يستطيع عبرها صنّاع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي العمل على تعزيز مصالحهم الاستراتيجية والأمنية في ما يتعلق بالهند.

تاريخ العلاقات

تعود العلاقات بين شعوب الهند والخليج إلى أكثر من أربعة آلاف سنة. وقد تركّزت التفاعلات آنذاك على التبادل التجاري والثقافي. وخلال الفترة الاستعمارية، أشرف البريطانيون على مستعمراتهم في الشرق الأوسط من دلهي. وبعد الاستقلال، في الفترة الممتدة من العام 1947 إلى العام 1986، اعتمدت الهند مقاربة أيديولوجية لمنطقة الشرق الأوسط، دَعمَها فكر مكافحة الاستعمار ودورها المركزي في حركة عدم الانحياز.[1] ومع أن الهند امتنعت عن التصويت حول موضوع تقسيم فلسطين، فقد عارضت انضمام إسرائيل إلى الأمم المتحدة.[2] وأدّى ذلك إلى مدّ جسور قوية مع مصر ساهمت فيها الصداقة بين رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو والرئيس المصري جمال عبد الناصر.

غير أن العلاقات السياسية بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما السعودية، لم تكن بوثيقة.[3] ويعزى ذلك إلى حدّ كبير إلى اتّباع الهند مبدأ الحياد في معظم القضايا العالمية، كما أشار السفير رانجيت غوبتا، وهو من المخضرمين في وزارة الشؤون الخارجية الهندية.[4] ومع ذلك، دعمت نيودلهي بشكل غير ناشط الجمهوريات القومية العلمانية ذات الميول الاشتراكية وفضّلتها على الممالك الموالية للغرب خلال "الحرب الباردة العربية" التي نشبت ضمن المنطقة في خمسينات القرن الماضي وستّيناته. وانحازت الهند أيضاً إلى الاتّحاد السوفياتي في تدخّله في أفغانستان في الثمانينيات، وهو تدخّلٌ عارضته دول مجلس التعاون الخليجي. كذلك، دعمت دول عربية كثيرة باكستان في الصراع حول كشمير. بالتالي، ظلّت العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي راكدة بالإجمال طوال فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

وفي أعقاب الحرب الباردة، وعلى الرغم من تزايد التجارة الثنائية في مجالَي الطاقة والعمالة، لم تنظر نيودلهي إلى دول مجلس التعاون الخليجي من منظور استراتيجي.[5] ويتأتّى غياب التركيز الاستراتيجي هذا عن مجموعة من العناصر. فعلى مرّ التاريخ، تنوّعت نشاطات السياسة الخارجية الهندية بشكل يفوق طاقاتها، واعتبر بعضهم أن الهند تفتقر إلى استراتيجية سياسة خارجية شاملة. بالإضافة إلى ذلك، التزمت الهند بمبدأ الحياد، واستخدمته أيضاً كاستراتيجية. أخيراً، ساهمت العوامل الداخلية المرتبطة بالعلاقات بين الهندوس والمسلمين والسياسة الطائفية في تقييد مقاربة نيودلهي حيال دول مجلس التعاون الخليجي.[6] لكن، وبغض النظر عمّا سبق، برزت في العقد الماضي عواملَ تعزّز مصالح الهند الاستراتيجية في الخليج، وهي عوامل تستدعي اهتماماً يتخطّى المسائل التجارية.

علاقات دينامية متغيّرة بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي

تركيز الهند المتعاظم على التحوّل إلى قوة عالمية

أدّى الاستثمار السياسي والاقتصادي المتنامي في تحقيق هدف الارتقاء إلى قمة الهرم العالمي بين الدول إلى تعزيز البعد الاستراتيجي لاعتماد نيودلهي على موارد الطاقة الخليجية. وبات الآن للحكومة الهندية، وإلى حد كبير لشعبها، توقعات أكبر لقوة الهند الاستراتيجية.[7] ومن المحرّكات الأساسية التي أدّت إلى تسلّق الهرم العالمي التحلّي بنفوذ استراتيجي متزايد والقدرة على إبراز أي قوة عسكرية في جميع أنحاء المحيط الهندي وآسيا وخارجها. وقد حثّ رئيسا الوزراء السابقان أتال بيهاري فاجبايي (1998–2004) ومانموهان سينغ (2004–2014) الهند إلى النظر إلى ما بعد جوارها المباشر. ويعزى ذلك، في جزء منه، إلى نظرة القادة الهنود التراتبية للشؤون العالمية (hierarchial worldview) التي تشكّل الدافع وراء تفضيلهم إعطاءَ الأولوية لارتقاء الهند إلى قمّة النظام العالمي.[8] ويتطلب هذا المسعى تخصيص نسبة أكبر من الموارد للأهداف الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال، يستدعي إبراز القوة العسكرية إمدادات هائلة من الطاقة، وبالتالي يصعب ذلك للغاية بدون مصادر آمنة للطاقة.[9]

يطرح ذلك تحدياً كبيراً للهند التي تبدي حاجة متفاقمة إلى الطاقة. وتواجه الهند فقراً في الطاقة، إذ يفتقر 25 بالمئة من السكان إلى الطاقة الكهربائية، في حين تواجه النسبة المتبقية احتمال انقطاعات متتالية في الطاقة الكهربائية.[10] وقد تضاعف استهلاك الطاقة الأولية في الفترة الممتدة بين عامَي 1990 و2012، وبحلول العام 2013 غدت الهند ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم.[11] وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن تستأثر البلاد بنسبة 25 بالمئة من الزيادة المتوقعة في استهلاك الطاقة العالمي بين عامَي 2015 و2040.[12] ويجب استيراد معظم موارد الطاقة هذه لأنّ الإنتاج المحلي يواجه تحديات ناجمة عن تمرّد الشيوعيين (الناكسال) ومشاكل في البنى التحتية والبيئة التنظيمية.

وتتّسم واردات النفط بأهمّية كبيرة نظراً لغياب البدائل الممكنة وارتفاع كلفة الإنتاج المحلّي. ففي العام 2012، تمّت تلبية 71 بالمئة من الطلب على النفط الخام في الهند عن طريق الاستيراد، مرتفعة بذلك عن نسبة 42 بالمئة المسجلة عام 1990. ومن المتوقع أن تزداد نسبة الطاقة التي يجب استيرادها في الهند، ولا سيما للنفط والغاز الطبيعي.[13]

الرسم البياني 1: واردات الهند من النفط الخام والغاز الطبيعي بحسب المصدر، عام 2015

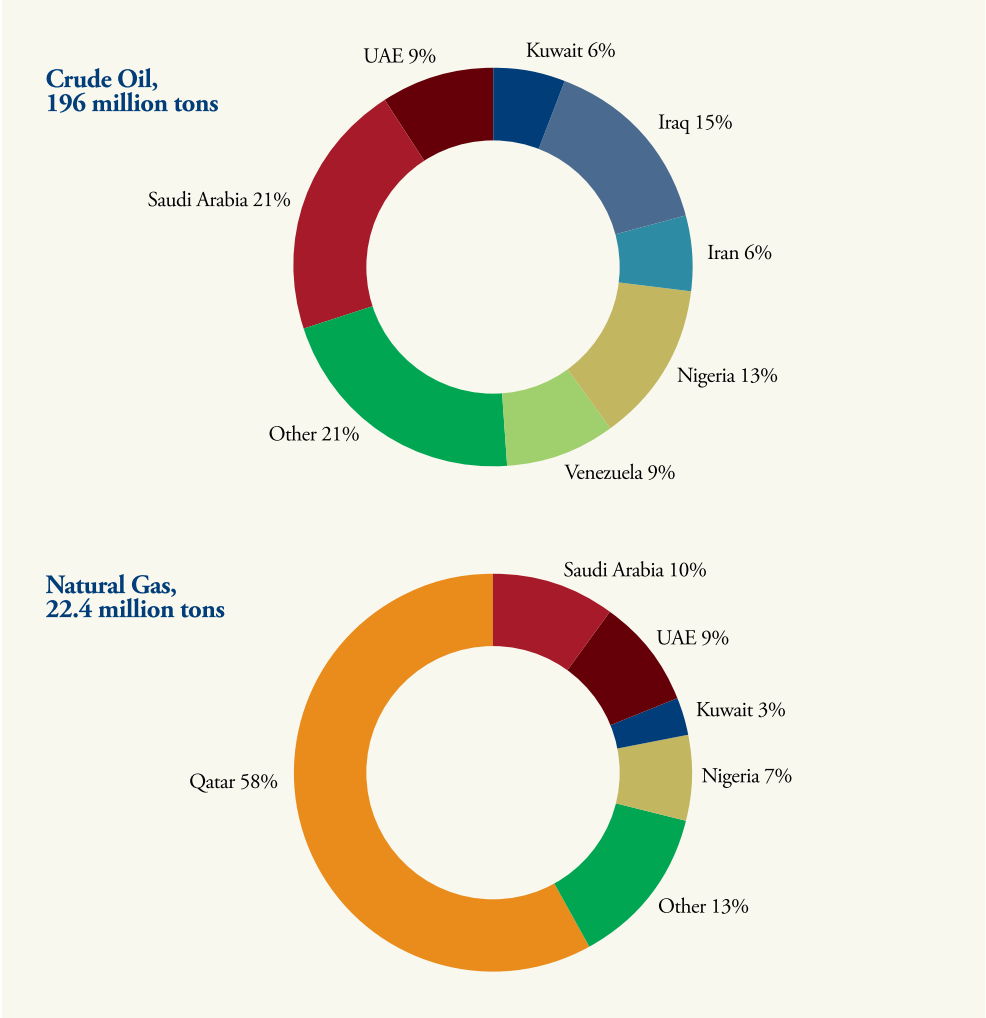

المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية استناداً إلى إحصاءات قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة Comtrade

نتيجة لهذه الاحتياجات، تعتبر الهند أكثر اعتماداً على موارد الطاقة من الشرق الأوسط بالمقارنة مع القوى الكبرى الأخرى التي لها مصلحة كبيرة في المنطقة. وبحلول العام 2016، أتى أكثر من نصف واردات الهند من النفط والغاز من دول مجلس التعاون الخليجي (راجع الرسم البياني 1). وشكّلت دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً الشريك التجاري الأبرز للهند في فترة العامين 2014 و2015، فوصل التعامل التجاري إلى 137،7 مليار دولار مرتفعاً من 5،5 مليار عام 2001 (راجع الرسم البياني 2). ومن المتوقّع أن يزداد حجم التجارة المرتكزة على الطاقة، إذ سجّلت صادرات دول مجلس التعاون الخليجي إلى الهند نمواً سنوياً بمعدل نسبته 43 بالمئة على مدى العقد الماضي، وهو النمو الأسرع بين جميع شركاء الدول الخليجية التجاريين الآخرين.[14]

الرسم البياني 2: إجمالي قيمة علاقات الهند التجارية بمليارات الدولارات، في الفترة الممتدة بين عامَي 2001 و2015

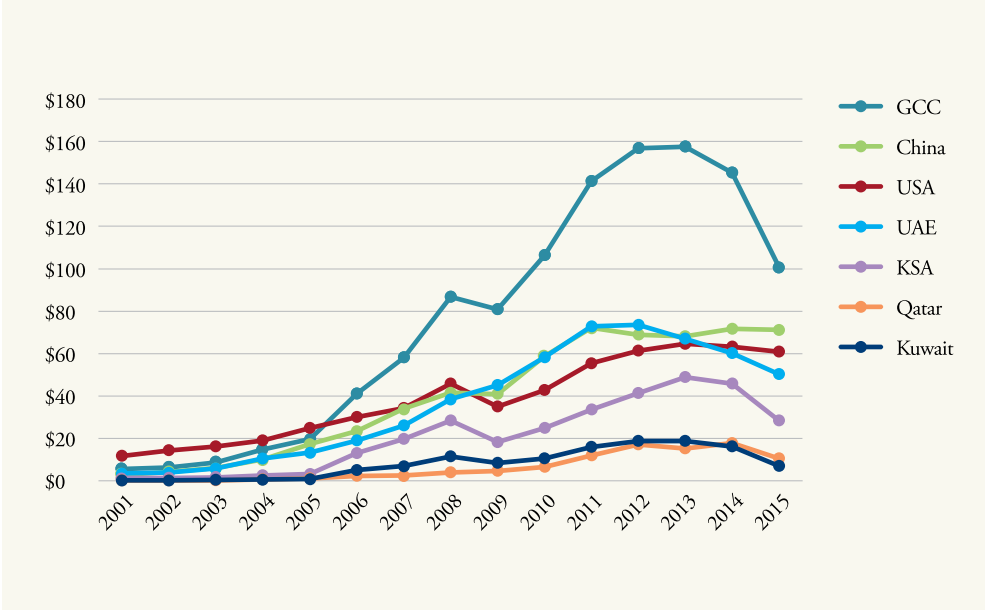

المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية استناداً إلى إحصاءات قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة Comtrade

ومن الواضح أن أمن الطاقة في الهند مبنيٌّ على علاقة سياسية جيدة مع دول مجلس التعاون الخليجي. حتى أنّ جهود الهند الرامية إلى التحوّل إلى دولة مستقلة من حيث الطاقة شملت الاستحواذ على احتياطيات هيدروكربونية أجنبية من المنبع، وقد تتطلب تلك الخطوة حماية عسكرية في منطقة غير مستقرة.[15] وتعطي هذه العناصر كلها دافعاً محثاً جديداً لصنّاع السياسات من أجل النظر إلى العلاقات مع الدول الخليجية من منظور استراتيجي، وليس من منظور تجاري بحت. بالتالي، أصبحت اليوم جيوسياسية الطاقة "جزءاً لا يتجزأ من الأعمال اليومية في الهند".[16]

ويبدو أن حكومة مودي تدرك ذلك، نظراً لجهود الهند المبذولة لإقامة شراكات أقوى مع دول مجلس التعاون الخليجي، من خلال الاستثمارات المشتركة وغيرها من المشاريع التي تتطلب التزامات كبيرة على المدى الطويل من كلا الجانبين. وإبّان زيارة رئيس الوزراء الهندي إلى السعودية في شهر أبريل 2016، اتفق البلدان على "تحويل" طبيعة العلاقات من علاقة بين مشترٍ وبائع إلى شراكة حقيقية تركز على الاستثمارات والمشاريع المشتركة في مجمّعات البتروكيماويات، والبحوث والتطوير، والتنقيب في الهند والسعودية، وغيرها من الدول.

وقد ربط البيان المشترك الذي أصدر بعد الزيارة بوضوح بين تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية وهدف دعم المشاركة الاستراتيجية ودفعها إلى الأمام.[17] وعندما زار مودي الإمارات في شهر أغسطس 2015، ناقشت الدولتان فكرة إنشاء احتياطي نفط استراتيجي في الهند.[18]

طموحات الهند الإقليمية الموسّعة

من بين جميع القوى العالمية الراسخة والصاعدة، تشكل الهند القوّة الأقرب جغرافياً إلى منطقة الخليج. وترى نيودلهي أن منطقتَي الخليج وجنوب آسيا حيويتان ومترابطتان استراتيجياً. لهذا عززت تركيزها على الخليج، ولا سيما منذ العام 2000.[19] ففي العام 2003، أطلقت حكومة حزب بهاراتيا جاناتا السابقة "برنامجاً لتحويل الهند إلى قوة عالمية في خلال 20 سنة فيمتد نفوذها في جميع أنحاء المحيط الهندي والخليج العربي وآسيا كلها".[20] وصرّح وزير الشؤون الخارجية آنذاك، جاسوانت سينغ، أنّ للهند اهتماماً بالخليج، وهو يقع ضمن منطقة نفوذها.[21] وفي العام 2005، قال مستشار الأمن القومي آنذاك، أم. كاي. نارايانان، إنّ "التركيز الرئيسي في علاقاتنا الخارجية اليوم هو على ضمان الاستقرار والأمن في المنطقة التي تمتد من الخليج العربي إلى شرق آسيا".[22]

وقد عكست سياسات البحرية الهندية وسلوكياتها في العقد الأول من الألفية الثانية هذه المواقف. فقد وصفت العقيدة البحرية لعام 2009، التي صدرت في فترة حكم حزب المؤتمر الوطني الهندي، منطقةَ الخليج وبحر العرب والدول المجاورة لهما على أنها حيوية لمصالح الهند الاستراتيجية التي تشمل تأمين مرور الوحدات البحرية عبر المضائق والممرّات المائية لضمان التدفق السلس لإمدادات الطاقة.[23] بالإضافة إلى ذلك، أرادت نيودلهي إقامة حلقة واسعة من الدفاعات في المحيط الهندي والخليج، وكانت مستعدة لنشر الموارد اللازمة لذلك. أما من حيث الإجراءات التي نفّذت، فقد انخرطت الهند في تعزيز قواتها البحرية إذ قامت بإنشاء أسطول قادر على الإبحار عبر المحيطات والمياه العميقة، أي ما يعرف عسكرياً بأسطول المياه الزرقاء (blue-water fleet)، كما يقال إنها قد باشرت ببناء قاعدة تناهز مساحتها 33 مليون متر مربّع على ساحلها الغربي.[24]

وتقع دول مجلس التعاون الخليجي، بطبيعة الحال، في أحد الأجزاء الأكثر استراتيجية في المحيط الهندي، أي على حدود الممرات الملاحية التي تعبر فيها إمدادات الطاقة وغيرها من السلع بين الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا. من هذا المنطلق، زادت البحرية الهندية من زياراتها إلى موانئ دول الخليج، وأجرت مناورات مشتركة مع القوات البحرية الخليجية، وعملت على مأسسة العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي.[25] وفي الآونة الأخيرة، اتفقت الهند والسعودية على ترسيخ التعاون من أجل تعزيز الأمن البحري خلال زيارة مودي في العام 2016.[26] وإلى جانب مجالي الطاقة والدفاع، يمنح تعزيز انخراط الهند في التجارة العالمية في خلال العقد الماضي البلاد زخماً جديداً للتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي في مجالات مثل حماية خطوط الاتصال، وردع القرصنة، ومنع تهريب المخدرات والأسلحة.

وما يحفّز الهند أكثر فأكثر لتوسيع نفوذها في الخليج هو الإدراك الذي يبديه صناع القرار والشعب على حدّ سواء تجاه العلاقات التاريخية التي تربط الحضارة الهندية بالمنطقة. فقبل الاستعمار، وصلت ثقافة الهند وتجارتها حتى الهلال الخصيب والبحر الأبيض المتوسط. وفي خلال فترة الاستعمار البريطاني، أصبحت الهند مركزاً للهيمنة البريطانية في منطقة المحيط الهندي، مما شمل إدارة الدول العربية في الخليج.

ويعتبر قادة اليوم هذا التاريخَ مهماً، ويعزى ذلك جزئياً إلى القيمة التي يكنّوها لهيبة الهند. ويتوقعون أن تستعيد الهند ما يعتبرونه المكانة التي تستحقها في التراتبية العالمية. في الواقع، كان للهيبة دور هام في الكثير من جوانب السياسة الخارجية الهندية.[27] وبالتوازي، هذا التأثير الذي تحلّت به الهند قديماً على مجريات الشرق الأوسط هو ما يتوقعه شعب الهند اليوم للمرحلة القادمة. وبيّن استطلاع أنّ 89 بالمئة من الهنود تعتقد أنه على الهند الاضطلاع بدور أكبر لقيادة التعاون مع دول المحيط الهندي.[28]

عدم الاستقرار في الشرق الأوسط الأوسع

تعصف اليوم في الشرق الأوسط الاضطرابات والصراعات الكبرى التي اجتاحت المنطقة منذ العام 2010. ويطرح ذلك تهديداً كبيراً على الهند ليس من حيث إمدادات الطاقة فحسب، بل من حيث الشتات المهم اقتصادياً وسياسياً وعلى الأمن القومي أيضاً. ويتفاقم عدم الاستقرار في المنطقة بسبب تغيّر في موازين القوى، وانطلاق سباق تسلّح محتمل بين السعودية وإيران. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه المخاطر، يفسح عصر التغيّرات الكبرى هذا المجال أمام فرص جديدة للقوى الصاعدة مثل الهند للاضطلاع بأدوار جديدة.

بيد أنه على الصعيد المباشر، قد يعرّض عدم الاستقرار في الشرق الأوسط الشتات الهندي الكبير في المنطقة للخطر. تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن الشرق الأوسط يضمّ 7 ملايين هندي يرسلون حوالات مالية إلى الهند تقدّر بقيمة 40 مليار دولار سنوياً.[29] وقد أظهرت الصراعات الإقليمية السابقة السرعة التي تتحوّل فيها هذه الميزة إلى عبء ومسؤولية. فقد اضطرّت نيودلهي إلى تنفيذ عدد من عمليات الإجلاء المكلفة، بما فيها إقامة أكبر جسر جوي في التاريخ في العام 1990، عندما تمّ نقل 110 ألف هندي من العراق والكويت.[30]

علاوة على أهمية المغتربين الاقتصادية، ودورهم كمصدر أساسي لاحتياطيات النقد الأجنبي في الهند، للمغتربين أيضاً أهمية سياسية برزت خلال زيارات كبار المسؤولين الهنود إلى الخليج. فكان من أنشطة الرئيس مودي الأساسية في أثناء زيارته لدولة الإمارات خطابٌ وجهه إلى 50 ألف مغترب هندي في دبي.[31] والتقت وزيرة الشؤون الخارجية سوشما سواراج، المسؤولة عن الشؤون الهندية في الخارج، بمجتمعات الشتات في الإمارات والبحرين، وعمان لمناقشة طريقة التعامل معهم، وأشارت إلى أن رفاه المغتربين الهنود، ولا سيما في الخليج، يتصدّر سلم الأولويات.[32]

ويعتبر الهنود في دول مجلس التعاون الخليجي مهمّين سياسياً لأنهم يتحدرون بأغلبية ساحقة من عددٍ من الولايات الجنوبية، على غرار ولاية كيرلا، ممّا يرفع من تأثيرهم على حكومات تلك الولايات. بالتالي يصبح أمن المغتربين، وإلى حدٍّ ما رفاههم، اهتماماً من اهتمامات الأحزاب الوطنية التي تسعى إلى تشكيل ائتلاف حاكم. بيد أن هذه الأحزاب، وبخاصة حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم، تفتقر إلى حضور وازن في الجنوب، لكنها بحاجة إلى حشد الدعم من الولايات الجنوبية. فبعد فترة وجيزة من انتصار حزب بهاراتيا جاناتا عام 2014 مثلاً، عقدت سواراج لقاءات مع نواب من الجنوب لمناقشة القضايا المتعلقة بالشتات في دول مجلس التعاون الخليجي.[33]

وإن كانت نيودلهي تنوي حماية الشتات وضمان مصالحها طويلة الأجل في دول مجلس التعاون الخليجي، يترتّب عليها توظيف الموارد على المدى القصير لتعزيز الاستقرار الإقليمي. ويشمل ذلك تدعيم نفوذها الاستراتيجي من خلال زيادة الجهود الدبلوماسية والوجود العسكري. بيد أن المناقشات مع صناع السياسة الهندية، في السابق والوقت الراهن، تكشف عن سخط عام حيال عجز القوى الخارجية الحالية أو عدم رغبتها في ضمان الاستقرار في

منطقة الشرق الأوسط. وقد أكدت الحكومة الهندية مبدئياً حاجة البلاد إلى الاضطلاع بدور في المسألة، ويشير خطاب نيودلهي أن الهند قد تنظر على الأقلّ في اعتماد مقاربة نشيطة بشكل أكبر.

تحديداً، تزخر البيانات المشتركة الصادرة أثناء زيارات رئيس الوزراء مودي إلى السعودية والإمارات بوعود التعاون ضد الإرهاب.[34] وتشكل هذه المسألة نقطة تقاطع أساسية، نظراً إلى أن المتطرفين في الشرق الأوسط يقدمون الإلهام الأيديولوجي والدعم اللوجستي للجهات المتحالفة في الهند.[35] ومن أجل التصدي للإرهاب، والجرائم الأخرى العابرة للحدود، على غرار القرصنة وتجارة الأسلحة غير المشروعة، على الهند أن تبني علاقات أمنية قوية مع دول مجلس التعاون الخليجي.[36]

كما وأنّ خيبة الهند من عدم الاستقرار الإقليمي تعطي تفسيراً جزئياً لمعارضتها المستمرة والسلبية للإطاحة بنظام الأسد في سوريا.[37] فالهند تتذكر اضطرارها إلى التخلي عن استثماراتها النفطية في سوريا بسبب مخاوف أمنية عام 2013.[38] وقيّدت الحروب في ليبيا واليمن أيضاً قدرة الجالية الهندية على العمل وإرسال الحوالات المالية.

نهاية الهيمنة الأمريكية

التغيير الرابع، ولعله الأبرز، الذي أثّر في العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي هو التعددية القطبية المتنامية بين القوى الخارجية المنخرطة في الشرق الأوسط. فبعد ربع قرن من الهيمنة الأمريكية، تقلّص الولايات المتحدة دورها الإقليمي في حين تعود روسيا إلى الساحة، وذلك بالتزامن مع أهمية الصين المتنامية بشكل مستمر. ويؤدي هذا الانتقال من الأحادية القطبية إلى التعددية القطبية إلى صعوبة في التنبؤ بالمراحل المقبلة، وقد يتسبب بتأجيج عدم الاستقرار. وعلى المدى القصير، قد يؤدي إلى تفاقم الصراعات وتعزيز قوة الجهات الفاعلة غير الحكومية. وسيحضّ ذلك الهند على تقوية علاقاتها في الخليج لحماية مصالحها المباشرة وكسب النفوذ لدى حكومات دول مجلس التعاون.

حضور الولايات المتحدة المنحسر

سعى الرئيس السابق باراك أوباما جاهداً للحدّ من تدخل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وقد تعزّز ذلك التوجّه نتيجة اكتفاء الولايات المتحدة الذاتي المتزايد من موارد الطاقة، وفرْض الصين نفسها مستدعيةً بذلك الاهتمام في شرق آسيا، وقنوط المجتمع الأمريكي من سياسة التدخل الخارجية. وسيشكّل هذا السأم، الذي بات مؤكداً بعد أن ردّد المرشحون الشعبويون المواقف الانعزالية لدى اليسار المتطرف واليمين المتطرف على حدّ سواء، عائقاً ومقيداً للسياسة الخارجية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب في المنطقة. ويسنح فراغ السلطة المتأتي عن الوضع فرصاً لعلاقات هندية شرق أوسطية وثيقة كما أنه قد يطرح تهديدات عليها.[39]

ويرى بعضهم أن حضور الولايات المتحدة لن ينحسر، بإشارة إلى قرار أوباما بنشر القوات الخاصة في سوريا والعراق وتمديد العمليات في أفغانستان. بيد أن ترامب أعرب عن استيائه من التدّخل الأمريكي. وحتى لو أقنعته مؤسسة السياسة الخارجية الأمريكية انتهاج مقاربة تدخلية أكثر، تبقى واشنطن عاجزة عن إيقاف التأثير الإقليمي المتزايد للقوى غير الغربية. فقد سبق أن بدأت القوى الصاعدة والعائدة بالسعي إلى بناء علاقات سياسية وأمنية جديدة وتعزيز القائمة منها.

بروز روسيا من جديد

عادت روسيا وفرضت نفسها في المنطقة من خلال التدخل في دعم الحكومة السورية لضمان أمن أقرب حلفائها في العالم العربي والحفاظ على مينائها في شرق البحر المتوسط. ومن الأرجح أن موسكو قصدت أيضاً أن تثبت لدول الشرق الأوسط والدول الصغيرة الأخرى أن روسيا شريك مفيد باستطاعته مواجهة الجهود الغربية لتسهيل عملية تغيير بعض الأنظمة، وهو مصدر خوف للكثير من القوى الإقليمية. بذلك، مهّدت روسيا أيضاً الطريق لجذب الشركاء الإقليميين الجدد، ويبدو أنها استراتيجية تؤتي ثمارها. ففي الأشهر الأخيرة الماضية، جدّدت موسكو علاقاتها مع تركيا ومصر، وكثّفت التواصل مع السعودية وإسرائيل.

الصين الصاعدة

يبرز اتجاه آخر مداه يفوق طولاً انحسار الدور الأمريكي أو بروز روسيا من جديد، ألا وهو تأثير القوى الصاعدة المتزايد نسبياً، وأبرزها الصين. فبالنسبة إلى بكين، يشكل الشرق الأوسط استمراراً لطرق التجارة التي تسعى إلى تأمينها والتي تمتد من شرق آسيا، عبر المحيط الهندي، وصولاً إلى الشرق الأوسط، وأفريقيا، وأوروبا. أما على الصعيد الاقتصادي، فتُعتبر الصين أكبر صاحب مصلحة أجنبي في منطقة الشرق الأوسط، وتتفوق على الولايات المتحدة في شراء النفط.[40] وقد تزايدت التجارة الثنائية بين الصين والمنطقة ثلاثة أضعاف في السنوات الخمس التي سبقت العام 2009، لتصل قيمتها إلى 115 مليار دولار. وفي أوائل العام 2016، بدأت بكين ببناء أول قاعدة عسكرية لها في الخارج في جيبوتي، مما يؤكد اهتمامها الجاد في المنطقة على نطاق أوسع.[41]

وتعمل الصين أيضاً على تمتين علاقاتها السياسية مع القوى الإقليمية الرئيسية.[42] فقد سعت بكين إلى طرح نفسها كبديل يعتمد سياسة عدم التدخل مقارنة بالولايات المتحدة، وأكدّت أنه ينبغي على دول الشرق الأوسط وشعوبها أن تختار سبيلها الخاص نحو التنمية وفقاً لظروفها الوطنية. أما مع دول مجلس التعاون الخليجي، فارتقت الصين بعلاقاتها مع قطر والسعودية إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية" في العامين 2014 و2016 على التوالي.[43] وقد وافقت السعودية، التي تجهد لكي تبقى مصدر النفط الأكبر للصين، على المشاركة في مبادرة "حزام واحد طريق واحد" (One Belt, One Road) الصينية، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية.[44] وأعربت الرياض أيضاً عن رغبتها في شراء مقاتلات "جي أف-17" JF-17، وهي ثمرة تعاون بين باكستان والصين.[45]

في هذا الإطار، من شأن انحسار تدخّل الولايات المتحدة أن يحدّ من الحواجز التي تعيق عمل الصين المباشر لتأمين مصالحها في المناطق غير المستقرة في الشرق الأوسط. وقد أدّت الصراعات الأخيرة في ليبيا وسوريا إلى خسائر في استثمارات الطاقة، مما دفع ببكين على الأرجح بأن تعيد النظر في مبدأ عدم التدخل الذي تعتمده.[46] أما من ناحية سوريا، فكان إعلان وزير الخارجية في نظام الأسد عن استعداد الحكومة للمشاركة في محادثات السلام في أثناء زيارته بكين خطوةً رمزية مقصودة. فقد أظهرت الصين دعمها تدخّلَ موسكو وقدّمت الحماية لنظام الأسد من خلال اللجوء إلى حقّ النقض في الأمم المتحدة.

دول مجلس التعاون الخليجي تعزز علاقاتها الخارجية

ساهمت التغييرات التي طرأت على مقاربة القوى الخارجية للشرق الأوسط في إعادة الدول الإقليمية النظرَ في حساباتها، بما في ذلك في منطقة الخليج. فمنذ تأسيس دول مجلس التعاون الخليجي، اعتمدت الدول الأعضاء فيها على الولايات المتحدة باعتبارها ضامنة الأمن والنظام الإقليمي. بيد أن دول الخليج، شأنها شأن مثيلاتها من الدول

الصغيرة في العالم، تسعى حالياً إلى تطوير شراكات استراتيجية مع قوى أخرى. فالسعودية مثلاً تبذل جهوداً لتمتين العلاقات مع الصين كثقلٍ موازن للولايات المتحدة، على الرغم من اعتماد إيران التوجّه نفسه.

ويتأتى هذا التحوّل جزئياً عن الحضور الأمريكي المنحسر الذي ذكرناه قبلاً، إذ تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أن اهتمام الولايات المتحدة في المنطقة في تضاؤل، وأنّ الولايات المتحدة تفتقر إلى حسّ التزام ثابت بأي حليف إقليمي بخلاف إسرائيل. زد على ذلك أن الاتفاق النووي مع إيران أثار القلق بين دول مجلس التعاون الخليجي من أن واشنطن تسعى إلى إرساء التوازن الاستراتيجي الأمثل بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإسرائيل، وإيران.[47] ويشكل ذلك مصدر قلق شديد لدول مجلس التعاون الخليجي التي ترى إيران الخطر الأكبر على الاستقرارَين الداخلي والإقليمي.

وتقترن هذه المخاوف بنظرة فحواها أنّ واشنطن تفقد هيمنتها التي كانت يوماً بلا منازع في المنطقة. وكما سبق وقلنا، فإن ثقل القوى الأخرى النسبية وفرضها لنفسها يتعزّزان، بما في ذلك القوى التي تدعم خصوم دول مجلس التعاون الخليجي الإقليميين. أضف إلى ذلك أن استخدام روسيا القوة العسكرية بشكل علني وصريح لحماية حليفها في سوريا لا يلعب في مصلحة الولايات المتحدة على الإطلاق، إذ يُبرز تناقضاً مع ما يبدو عجز واشنطن أو عدم رغبتها في تقديم الدعم الحاسم للفصائل السورية التي تدعمها بالتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي. نتيجة لذلك، تقرّ دول مجلس التعاون الخليجي الآن أنه على المدى الطويل بات الدعم الغربي وحده غير كافٍ لتحقيق المصالح الأمنية الإقليمية.

بعيداً عن السياسة والأمن، من المرجح أن تنوّع دول مجلس التعاون الخليجي شركاءها بسبب العوامل الاقتصادية. فأسعار النفط لا تزال منخفضة وآسيا تتحوّل إلى سوق تجارية أهمّ من الغرب. لذلك، تسعى الدول الخليجية إلى تأمين التكافؤ بين التعاون الأمني والعلاقات الاقتصادية، ولا سيما أن إغراق الأسواق النفطية العالمية يزيد من أهمية المستوردين الآسيويين. ويتعزّز هذا الاتجاه بسبب النمو الاقتصادي في الهند والصين وزيادة تعويلها على واردات الطاقة، بالتوازي مع انخفاض اعتماد الغرب على هذه الواردات. ويعتبر المحلل السياسي سانجايا بارو أنّ منطقة الشرق الأوسط "تنظر إلى الشرق" لأنها "قلقة من عدم الاستقرار الاستراتيجي الناشئ في المناطق المجاورة لها والتحول الهيكلي في سوق الطاقة العالمية".[48]

وفي المستقبل، قد ترى دول مجلس التعاون الخليجي منفعة في إقامة شراكات مع عدد من القوى الصاعدة، فتسعى إلى تحقيق التوازن في وجه نفوذ بكين عبر الاستعانة بنفوذ بلدان أخرى، بما فيها الهند. وقد بدأ أيضاً التعاون مع القوى الصاعدة الأصغر حجماً. ففي العام 2011، نشرت كوريا الجنوبية 130 جندياً في الإمارات كجزء من الاتفاق العسكري الذي اقترح أحد المحللين أنه مرتبط بحماية المنشآت النووية.[49] وتمكنت دول الاتحاد الأوروبي أيضاً من تأمين موطئ قدم لها في المنطقة، وربما ذلك تماشياً مع الإلحاح الذي تبديه واشنطن على حلفائها في حلف شمال الأطلسي للمشاركة في تقاسم الأعباء. فقد أنشأت فرنسا، على سبيل المثال، أول قاعدة عسكرية أجنبية في الإمارات عام 2009.[50]

ويظهر حرص دول مجلس التعاون الخليجي على تنويع الشركاء الاستراتيجيين جلياً من خلال استعدادها لغض النظر عن خلافات حادة بشأن بعض القضايا الخلافية. في الواقع، يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي باتت تتقبل فكرة أن يقيم شركاء جدد لها علاقات مع خصومها الإقليميين. ويتّضح ذلك في جهود دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز

العلاقات مع الصين والهند على الرغم من مواقفهما بشأن سوريا وإيران. علاوة على ذلك، عقدت دول مجلس التعاون الخليجي جلسات حوار رفيعة المستوى مع روسيا، حتى بعد تدخلها في سوريا.[51]

الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: الفرص والتحديات

بعد أخذ كل هذه التطورات في الاعتبار، يصبح من الواضح أنه من مصلحة الهند أن تعيد النظر في طريقة انخراطها مع دول مجلس التعاون الخليجي. ويبدو أن إدارة مودي أدركت هذا الأمر، إذ يدلّ خطابها، ولا سيما في الأشهر الثمانية عشر الماضية، على ارتقاء الخليج في سلّم الأولويات. وقد ابتكر مودي اسم "التواصل مع الغرب" على أنه شعار جديد للسياسة المتبعة، مما يشير إلى أن إدارته تولي أهمية لهذا الموضوع تضاهي تلك المعطاة لشرق آسيا في إطار مبادرة "التوجه نحو الشرق/العمل في الشرق" (Look East/Act East)، التي بدأت في منتصف تسعينات القرن الماضي.[52]

بناء على ذلك، يتوسّع نطاق الأعمال بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي. فلعقود من الزمن، ركّزت زيارات الهند إلى دول مجلس التعاون الخليجي على العلاقات الاقتصادية المتمحورة حول التعاملات، وافتقرت إلى أي أهمية سياسية واستراتيجية. بيد أن الخطاب الذي انبثق عن زيارات مودي الأخيرة إلى السعودية والإمارات يشير إلى تغيير في الاتجاه. فقد ركّزت النقاط الخمسة الأولى المتعلقة بالسياسات في بيان الهند والسعودية المشترك على العلاقات الاستراتيجية والدفاعية. وتم الاعتراف بالترابط بين استقرار منطقة الخليج وأمنها وشبه القارة الهندية. ودعا البيان إلى ترسيخ المشاركة الاستراتيجية وتكثيف التعاون في مجال الدفاع من خلال إجراء مناورات عسكرية مشتركة وتبادل الزيارات بين العسكريين والخبراء في الشؤون العسكرية.[53]

وتميّز البيان الصادر في غضون زيارة مودي للإمارات في العام 2015 بتشديده على العوامل الأمنية والاستراتيجية.[54] بالإضافة إلى ذلك، عندما حضرت وزيرة الشؤون الخارجية سواراج الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى التعاون العربي الهندي في العام 2016 في البحرين، تطرّقت إلى ضرورة التعاون في مكافحة الإرهاب، ووصفتها "بنقطة تحول" في العلاقات الهندية العربية.[55]

وفي محاولة للاستفادة من هذه الفترة المحورية في العلاقات الهندية الخليجية، تتحلّى نيودلهي ببعض المزايا، لكنها تواجه أيضاً بعض القيود والمنافسة.

المزايا التي تتحلّى بها الهند في الخليج

تبرز ثلاث مزايا رئيسية بإمكان نيودلهي استغلالها في مساعي توطيد العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي. أولاً، باستطاعة الهند الاستفادة من القوة الناعمة الكبيرة التي تتمتّع بها في المنطقة، إذ يحظى هذا البلد بصورة حميدة في نظر الحكومات والشعوب في الشرق الأوسط، مما يمهّد الطريق أمام علاقات أقوى. ثانياً، يمنح حجم الشتات الهندي في المنطقة وأهميته نيودلهي نفوذاً كبيراً. وأخيراً، تتمتع الهند بعلاقات جيدة مع الداعم الأساسي لدول مجلس التعاون الخليجي، أي الولايات المتحدة.

القوة الناعمة التي تتمتّع بها الهند

ترسم الثقافة صورة الهند في المنطقة إلى حدّ يفوق صورة القوى الأخرى التي تنطبع سمعتها بميول أيديولوجية أو سلوك سابق معيّن في السياسة الخارجية. وفي العام 2005، ذكر وزير الدفاع الهندي براناب موخرجي "الروابط التقليدية" مع دول الجوار الموسع كوسيلة لمعالجة العجز في عملية صنع القرارات الأمنية.[56] ويعزى ذلك جزئياً إلى الهوية والتاريخ الثقافيين المشتركين بين جنوب آسيا والشرق الأوسط، بما في ذلك العالم العربي وإيران على حدّ سواء. وتُدرك دول مجلس التعاون الخليجي خير إدراك تراثَ الهند الإسلامي تحت حكم المغول ووضع الهند الحالي كموطن أحد أكبر أعداد المسلمين في العالم. ويتسم ذلك بأهمية خاصة نظراً إلى بروز الهوية الإسلامية المنتشرة.[57]

وترى دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً قِيم الهند بعين إيجابية، حتى لو أنها ليست مطبّقة بالقدر ذاته. فقد صرّح السفير غوبتا أنه في حين أن دول الخليج ليست بديمقراطيات، لكنها "معجبة بتعددية الهند"، مضيفاً أنها تعتبر أن المسلمين في الهند يتلقّون معاملة عادلة.[58] وأشاد الكاتب السعودي الليبرالي المعروف، خلف الحربي، بالهند في العام 2015، مثنياً على ثقافة التسامح والتعددية فيها، وأشار إلى أنها ما زالت "المدرسة الأقدم والأهمّ لتعليم التسامح والتعايش السلمي بغض النظر عن الاختلافات الدينية أو الاجتماعية أو السياسية أو العرقية".[59] وسلط البيان المشترك بين الهند والإمارات بعد زيارة مودي الضوء على أوجه الشبه بين الهند ودولة الإمارات كمجتمعات متعددة الثقافات وعلى قيم التسامح والسلام المتأصلة في جميع الأديان.[60]

وتؤثر قيم التسامح والتعددية ونبذ العنف على سياسة الهند الخارجية إلى حدّ كبير.[61] فبعد الاستقلال، أفضى تسامح نيودلهي وتعدديتها إلى مواقف ودّية تجاه الدول العربية. وساهمت قيمة اللاعنف في معارضة نيودلهي التدخلَ العسكري في المنطقة، وفي تحسين صورتها أيضاً.[62] وقال غوبتا إنه بعد عهد نهرو-عبد الناصر، "لم ننحَز إلى أي طرف يوماً في أي صراع في المنطقة".[63] ومع أن كثيرين انتقدوا الهند لعدم اتخاذها مواقف حول الصراعات في الشرق الأوسط، منح هذا التقليد بحدّ ذاته البلادَ ميزة الظهور كطرف لا يطرح تهديداً.

ويستمر هذا التقليد حتى اليوم. ففي العام 2015، ذكر مسؤول رفيع المستوى يُعنى بالعلاقات في الشرق الأوسط في وزارة الشؤون الخارجية الهندية إن الهند "لا تحبذ التدخل العسكري". وأشار إلى مواقف نيودلهي حيال التدخلات في العراق وليبيا وسوريا كأمثلة على التزام الهند بمبدأ عدم التدخل. وأفاد أن هذه المواقف ساعدت الهند على الحفاظ على علاقات طيبة مع جميع الدول، بما فيها السعودية وإيران، فضلاً عن الإسرائيليين والفلسطينيين. وقال: "على الرغم من بروز انقسامات، نبقى أصدقاء الجميع".[64] وأضاف مسؤول آخر في الوزارة يتركز عمله على دول الخليج أن مبدأ عدم التدخل هو موطن قوة الهند. وأكد على أن الهند محبوبة وسمعتها جيدة لأنها لا تتدخّل في ما لا يعنيها ولا تتملق.[65]

في هذا الإطار، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أن الهند تدعم السيادة والاستقرار وسلامة الأراضي وعدم التدخل،[66] مما يقرّب الهند على قلب دول مجلس التعاون الخليجي التي تخشى التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية وترفضه. وذكر دبلوماسي مصري في الهند أن صورة البلاد في الشرق الأوسط تأثرت إيجابياً بموقف نيودلهي المتمثل "بمصادقة الجميع" ودعمها للفلسطينيين في السابق، وذلك، على الرغم من معرفة أن الهند كانت "تتفادى لفت الأنظار" عمداً بسبب مصالحها في مجال الطاقة وغيرها من المجالات. وحتى مودي الذي تعرض لانتقادات في الأوساط الغربية والمحلية على الأسلوب الذي اعتمده للتعامل مع أعمال الشغب المعادية للمسلمين في غوجارات، لا يزال يلقى استحسان دول الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى مسألة المسلمين الهنود،

فأعرب الدبلوماسي المصري عن ثقته بأن خطة التنمية للرئيس مودي لن تستثني أحداً.[67] وبالإجمال، أدّت سياسات نيودلهي حتى الآن إلى اعتبارها محايدة وجديرة بالثقة.

وسيعزز التحول الذي برز مؤخراً نحو التعددية القطبية بين الأطراف الخارجية في الشرق الأوسط جاذبية الحياد الذي تراه الدول في الهند. فخلال معظم الحرب السورية، قسّم خطاب الدول البدان إلى مجموعتين، تلك التي أيدت إطاحة الأسد بالقوة (الولايات المتحدة والكثير من دول الاتحاد الأوروبي)، وتلك التي تريد حلاً سياسياً (روسيا والصين والهند والبرازيل). ومع تدخل روسيا العسكري، ستترسّخ نظرة الشرق الأوسط إلى الهند والصين كبديل مستقل ومحايد للقوى الأخرى.

وسيشكّل ذلك مكملاً للتضامن الذي أبدته الهند مع الدول العربية في إطار حركة عدم الانحياز والتزامها المستمر بقبول "ما يريده أناس تلك البلدان".[68] وقد أعلن سفير سوريا لدى الهند أن نيودلهي كانت في "موقف نادر، إذ تمتعت بعلاقات جيدة مع سوريا والقوى العالمية الكبرى على حدّ سواء".[69] وقد تجلّى موقف نيودلهي الفريد عندما دعتها روسيا إلى مؤتمر جنيف الثاني حول سوريا ولم يبدِ الغرب اعتراضاً.[70]

وبإمكان الهند الاستفادة من موقعها كصديق لكلّ من روسيا والولايات المتحدة، وهما القوتان الأكثر نفوذاً في الشرق الأوسط، لتعزيز نفوذها بين دول مجلس التعاون الخليجي. وباستطاعة الهند أيضاً أن تسعى إلى تعزيز نفوذها وجاذبيتها من خلال الاضطلاع بدور وسيط جديد ومحايد لتأمين التقارب والمصالحة بين إيران، أو حتى إسرائيل، ودول مجلس التعاون الخليجي.[71] وعلى نطاق واسع، ترى دول الشرق الأوسط أن الهند صوت عالمي ذا نفوذ في القضايا التي تهمها.[72]

العمالة الهندية في الخليج كعنصر أساسي

تنفرد الهند أيضاً بين القوى العالمية بميزة الشتات الضخم الذي ذكرناه آنفاً في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة في منطقة الخليج. وفالهنود أكبر قوة عاملة أجنبية في المنطقة، وهم غالباً عنصر ضروري لسير الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي. على سبيل المثال، يعيش في السعودية حوالى ثلاثة ملايين هندي حتى شهر سبتمبر من العام 2015،[73] لا بل يشكل المواطنون الهنود أكثرية نسبية في دول مجلس التعاون الخليجي. فتضمّ الإمارات مثلاً حوالى مليونين وستمائة ألف هندي، مما يشكّل ثلاثين بالمئة من السكان. ويشغل حوالى 15 أو 20 بالمئة منهم وظائف مكتبية أو إدارية.[74] ويرسّخ العمال المغتربون الهنود صورة بلادهم بسبب الانطباع الذي يتركونه في النفوس على أنهم مسالمون ومتسامحون ومتكيفون ومتناغمون.[75]

بيد أن الشتات الهندي يمثل ميزة حقاً لأنه، تحديداً، يؤدي دوراً أساسياً في قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على استخراج مواردها من الطاقة وتصديرها، مما يقوي نفوذ الهند وموقفها الاستراتيجي في التفاوض مع دول مجلس التعاون الخليجي، في حال ارتأت نيودلهي استخدام هذه الورقة. ولعلّ تعطّل العمالة الهندية سيضرّ بالهند اقتصادياً (وربما سياسياً) بسبب تضاؤل الحوالات المالية، لكنه سيهدد قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تسيير الأعمال، وهذا خطر أمني كبير في منطقة غير مستقرة. بالإضافة إلى ذلك، قد تترتب عن خلاف محتمل من هذا النوع تداعياتٌ اقتصادية وسياسية سلبية تضرّ بدول مجلس التعاون الخليجي أكثر مما تضرّ بنيودلهي لأن اقتصاد الهند الأوسع بكثير قادر على استعياب مثل هذه الصدمات بشكل أفضل. في هذا السياق، تستطيع دول مجلس التعاون الخليجي، بطبيعة الحال، السعي إلى الحدّ من نفوذ نيودلهي من خلال جلب قوى عاملة من دول أخرى، بما في ذلك منافسة الهند الرئيسية، أي باكستان.

أصدقاء مشتركون

تتحلى الهند بميزة أخرى لا تتشاطرها مع القوى الصاعدة والراسخة الأخرى. ففي حين تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تنويع شراكاتها، لا تزال تعطي أولوية كبيرة للعلاقات مع الولايات المتحدة، ولا سيما على المدى المباشر. لذلك، تنفرد الهند في جاذبيتها لدول مجلس التعاون الخليجي كقوة صاعدة محايدة تاريخياً لا ترى فيها واشنطن تهديداً، على عكس الصين وروسيا.

ومع تراجع دور واشنطن في المنطقة، قد تشجع الولايات المتحدة نيودلهي حتّى على الاضطلاع بدور أنشط في ضمان الأمن في المنطقة. ويتماشى ذلك مع الحضّ الذي توجهه الولايات المتحدة للحلفاء والدول الصديقة بغية تحمل مسؤولية أكبر لضمان المصالح الأمنية الجماعية. وقد دعت واشنطن الصين حتّى لتعزيز دورها في الشؤون الأمنية والتوقف عن الاستفادة من الأوضاع بدون تحّمل أي أعباء، على الرغم من أنها تعرف بروز تأثير استراتيجي صيني كبير يسير بعكس المصالح الأمريكية. لكن العكس هو الأرجح صحيح للنفوذ الهندي.

وقد استثمرت الولايات المتحدة بشكل كبير، على المستويين الدبلوماسي والعسكري، في محاولة بناء علاقة مع الهند كصديق استراتيجي إن لم تكن كحليف.[76] ولا يضمن ذلك تراصفاً في المصالح في الشرق الأوسط، فقد شعرت الولايات المتحدة بخيبة أمل كبيرة لعدم تقديم الهند الدعم لتدخلها في ليبيا.[77] مع ذلك، قد تسعى الآن واشنطن للاستفادة من استثماراتها في هذه العلاقة، وكذلك من سمعة الهند كطرف محايد وموثوق في المنطقة. ولا شكّ في أن الدولتين تأملان بأن تتمكن الهند من المساهمة في الحد من قدرة بكين على المفاوضة ومن نفوذها، ولا سيما في المناطق الإقليمية الساخنة. ونظراً إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي شكلت حتى الآن أصدقاء الولايات المتحدة الراسخين في المنطقة، قد تتوقع واشنطن حتى أن يشمل انخراط الهند في المستقبل في تلك المنطقة تعزيزَ الدعم الاستراتيجي لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

وبحدّ أدنى، تزيل علاقات الهند مع الولايات المتحدة الحواجز أمام التعاون الأمني العالي المستوى مع دول مجلس التعاون الخليجي. وينطبق ذلك على تجربة إسرائيل، إذ أشار دلبوماسي إسرائيلي في الهند إلى أنه في مجالات التعاون المحتملة، مثل قضايا المجال السايبري، العمل مع الهند أقلّ صعوبة من العمل مع القوى الكبرى الأخرى غير الغربية.[78] والدليل على ذلك أن واشنطن اعترضت على نقل تل أبيب لتكنولوجيا دفاع معينة إلى بكين الصين.[79]

القيود التي تعيق نيودلهي

في المقابل، لتحقيق التوازن بين هذه المزايا، تواجه الهند عقبات، داخلية وخارجية، أمام تعزيز علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي. وتحدّ العوامل الداخلية من القدرة على التخطيط الاستراتيجي وتطوير السياسات وتنفيذها، بالرغم من رؤية القادة.[80] فالسياسة الخارجية الهندية تُصاغ بدرجة عالية نسبياً على المستوى السياسي. ونظراً إلى أن القادة السياسيين يتعاملون مع مجموعة واسعة من القضايا، بالتالي، يصبح اهتمامهم متوزّعاً إلى حدّ بعيد يشارف على التشتّت. ويقترن ذلك مع نهضة الهند الجيوسياسية التي تترافق مع انتشار المصالح الخارجية وتزايد الدول التي تسعى إلى كسب انتباه نيودلهي.

وعلى المستوى البيروقراطي، يبدو أن وكالة الشؤون الدولية الهندية ووزارة الشؤون الخارجية تعانيان كذلك. فهما غارقتان بما يتعدى قدراتهما في التعامل مع الأولويات القائمة. وقد ازدادت تلك الأولويات بسرعة في العقد الماضي، مما دفع المجالات التي قد تزداد أهمية في المستقبل إلى أسفل سلم الأولويات.[81] ومع أن نيودلهي بذلت مؤخراً

جهوداً لزيادة القوى العاملة في وزارة الشؤون الخارجية، فهي تنطلق بجهودها هذه موقع متراجع جداً. ففي العام 2012، كان للهند أصغر سلك دبلوماسي بين الدول الكبرى الأخرى، حتى بالمقارنة مع القوى الصاعدة الشبيهة بها مثل البرازيل والصين.[82] وأدّى ذلك في العقود السابقة إلى سياسة خارجية تفاعلية تَركّز فيها الاهتمام الاستراتيجي على التهديدات القائمة التي تتحلى بأبعاد سياسية كبيرة، مثل المتمردين المحليين وقضايا الحدود.[83] وقد ذكر مودي أنه يسعى إلى الابتعاد عن مقاربة السياسة الخارجية التفاعلية والانتقال إلى مقاربة نشطة تحدث تغييراً في النتائج الإقليمية والدولية.[84] بيد أن هذا الحماس على المستوى السياسي لم يفضِ إلى نتائج عملية بعد.

وقد يفضي التقليد الأيديولوجي المرتكز على عدم الانحياز الذي اعتنقته وكالة الشؤون الدولية الهندية في السابق إلى إثارة بعض المخاوف من التقرّب بدول مجلس التعاون الخليجي نظراً إلى تاريخ انحيازها إلى دول الغرب. وتبرز قيود أيضاً في التعاون العسكري بسبب موارد الهند المحدودة. فعلى نيودلهي مثلاً تحديث معداتها العسكرية المتقادمة.[85] بالتالي، قد تحافظ دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعي قيود الهند الداخلية، على حذرها من الاستثمار كثيراً في العلاقة الاستراتيجية بسبب التأثيرات المحتملة على العلاقات مع قوى أخرى مثل الصين. وحتى زمن ليس ببعيد (عام 2004)، جادل بعضهم أن طموحات الهند المحدودة للعلاقات الأمنية لسيت كافية لتهدئة المخاوف الأمنية الطويلة الأمد التي تنتاب دول مجلس التعاون الخليجي.[86]

قد تعيق القيود السياسية الداخلية أيضاً التركيز الاستراتيجي القائم على المصالح. فقد أدّى انتخاب مودي إلى إثارة بعض التخوف من أن تواجه العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي تهديدات أيديولوجية نتيجة تاريخه السياسي القومي والعلاقات المحمومة مع المسلمين. وقد تعتبر قاعدة حزب بهاراتيا جاناتا الشعبية أن توثيق العلاقات محاولة غير مرحب بها لاسترضاء المسلمين المحلّيين، وإلى حد أقل، خيانةً لموقف الحزب التقليدي المؤيد لإسرائيل.[87] بناء على ما سبق، تفيد ملاحظات الكاتب المباشرة لوسائل الإعلام الهندية والمجتمع الهندي إلى أن الشعور المناهض للإسلام في الهند يتم توجيهه بالمجمل إلى باكستان وكشمير والهنود المسلمين. وستخف حدّة هذا الشعور مع زيادة نفوذ الولايات الجنوبية وتأثيرها على السياسة الخارجية الهندية، لأنها تتسم بتوترات طائفية أقل حدة ولها مصلحة مباشرة في علاقات أقوى مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد لاحظت دول مجلس التعاون الخليجي الديناميات الهندية السياسية والتوترات الطائفية المتصلة بها، وهذا تبرز احتمالية الإضرار بصورة الهند الإيجابية. وإلى جانب الأخبار المعتادة عن كشمير، سلط عدد من المقالات والافتتاحيات الضوء على التوترات والهجمات على المسلمين.[88] واكتسب ذلك المزيد من الاهتمام نظراً إلى تاريخ مودي الذي تشوبه العلاقات المحمومة مع الهنود المسلمين، ولا سيما لدى تبوئه منصب رئيس حكومة ولاية غوجارات أثناء نشوب أعمال الشغب هناك.

وتواجه الهند أيضاً قيوداً خارجية لإقامة علاقات أقوى مع دول مجلس التعاون الخليجي. واستطاعت الهند حتى الآن الحفاظ على علاقات صداقة مع القوى المتنافسة في الشرق الأوسط بدون أن تعاني أي تداعيات. أما في ما يتعلق بسوريا، فقد عارضت الهند الجهود الغربية والخليجية لعزل الأسد. فقبل بضعة أشهر فقط من زيارة مودي السعودية، استضافت الهند وزير الخارجية في نظام الأسد، ضمن محاولات النظام لكسب المزيد من الدعم قبل محادثات السلام.[89] وأفاد موقع وزارة الشؤون الخارجية الهندية حتى أنه في خلال الاضطرابات الحالية، "ثمّنت سوريا جداً الدعم الذي تقدمه الهند... في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".[90] في هذه الحالة، أعطت نيودلهي الأولوية لمجموعة من المصالح (راجع أدناه) بدلاً من ضمان استحسان دول مجلس التعاون الخليجي. عليه، من المرجح أن

الحساسية تجاه موقف دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة ساهمت في بروز لهجة نيودلهي الخاملة بالمجمل في موقفها تجاه سوريا.

وواصلت الهند أيضاً تودّدها لصديقتها القديمة، ألا وهي إيران، التي أطلِق العنان لها مؤخراً.[91] وتسعى نيودلهي إلى توسيع العلاقات مع طهران بسبب احتياجاتها من الطاقة ومصالحها في أفغانستان، وباقي الدول في آسيا الوسطى، والمحيط الهندي، إلى جانب المنافسة مع الصين وباكستان (راجع أدناه). كذلك، شهدت العلاقات بين الهند وإسرائيل نمواً غير منقطع. وقد اشترت الهند أسلحة اسرائيلية بقيمة 662 ميلون دولار منذ انتخاب مودي. وتعمل جماعات الضغط الهندية والإسرائيلية معاً في الولايات المتحدة لتمرير بعض المصالح المتبادلة، مثل إقناع واشنطن بالسماح لتل أبيب ببيع منظومات أسلحة تضمّ تكنولوجيا أمريكية إلى نيودلهي.[92]

ومع توسع مصالح الهند وزيادة تأثير مواقفها وتحركاتها في الشرق الأوسط على دول مجلس التعاون الخليجي، ستواجه نيودلهي صعوبات متزايدة في التعامل مع أكثر من طرف. فقد يواجه موضوع تعزيز العلاقات الأمنية مثلاً بعض العوائق بسبب العداء المتزايد لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه إيران. ومن الممكن أيضاً أن تحدّ العلاقة الأمنية المزدهرة بين الهند وإسرائيل من رغبة الدول العربية في تعزيز العلاقات، على الأقل علناً. ويصحّ ذلك في ظلّ الحكومة الحالية، نظراً إلى تقليد حزب بهاراتيا جاناتا المعروف والمتمثل بدعم إسرائيل. ومن الممكن أن يستغلّ منافسو الهند من خارج المنطقة، وبخاصة الصين وباكستان، هذه الحساسيات في الشرق الأوسط.

منافسة شرسة

تماماً كما تتنافس الدول في الشرق الأوسط على الصداقات من خارج المنطقة، تتنافس أيضاً القوى الصاعدة والراسخة على الحلفاء والعملاء في المنطقة. بالتالي، هذه الفرصة السانحة حالياً للهند لتعزيز العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي متاحةٌ لدول أخرى كذلك. وتبدي روسيا والصين وباكستان وكوريا الجنوبية واليابان اهتماماً كبيراً في تعزيز التفاعل مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولكلّ منها ما تقدمه للمنطقة. لذلك، قد يحدّ تواصل دول مجلس التعاون الخليجي مع شركاء من خارج المنطقة من نفوذ الهند في المنطقة. وقد يغدو ذلك حقيقة إذا عزّزت العلاقات مع الدول التي تطرح تهديداً أكبر على الهند من التهديد الذي تطرحه الولايات المتحدة، وبالتحديد الصين وباكستان.

<u>الصين</u>

إذا أصبحت الصين القوة المهيمنة في آسيا، أو حتى قارعت الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة في تلك القارة، فستبرز حالات من عدم اليقين الاستراتيجي في الهند. ويساهم سعي بكين إلى توثيق العلاقات مع دول الشرق الأوسط كجزء من مبادرة طريق الحرير البحري التي تنتهجها في تأجيج مخاوف الهند من أن يتم تطويقها بسلسلة من حلفاء للصين ومواقع لها. بالتالي، تعتبر الهند أن كسب النفوذ في الشرق الأوسط وفي دول مجلس التعاون الخليجي جزء من بوليصة تأمين ضد الصين.

على القوى العالمية أن تتحلّى بالقدرة على كسب النفوذ في الشرق الأوسط ليس تأمين مصادر الطاقة فحسب، بل لعرقلة نشاطات الجهات الخصمة المحتملة للحصول على الطاقة وحرمانها منها. وهنا، أي في مجال التناحر على موارد الطاقة العالمية تبلغ المنافسة الصينية الهندية أوجها.[93] وفي حال ازداد الانخراط الصيني في المنطقة قد يعطي ذلك

بكين بعض النفوذ المحتمل حول إمدادات الطاقة الهندية. ومن شأن ذلك أن يثير حالة من التوتر في نيودلهي نظراً إلى حذرها المطول من الصين.[94] وقال سياسي بارز في حزب بهاراتيا جاناتا: "إن اضطلعت الصين بدور أنشط على الصعيد الأمني، ستضطر الهند إلى التدخل".[95]

ويمكن القول إن الهند أكثر اعتماداً على دول مجلس التعاون الخليجي من الصين بسبب تعويلها على مصادر الطاقة والحوالات المالية من المنطقة. ففي حين تشكل الصين أكبر مستهلك للنفط من الشرق الأوسط، تتحلى بإمكانيات أكبر لزيادة إنتاج الطاقة المحلي. وبإمكان بكين استخدام نفوذها في الشرق الأوسط للضغط على الهند في مختلف المسائل الخلافية والشائكة. وتشمل هذه المسائل النزاعات المطولة حول الحدود، والمطالبة ببعض المساحات في بحر الصين الجنوبي، والمنافسة في المحيط الهندي، ومحاولات نشر النفوذ لدى جيران الدولتين. فلن تنسى نيودلهي مثلاً أن الصين تعتبر تنقيب الهند عن النفط والغاز الهنديين في فيتنام غير قانوني.

ويشير أيضاً صناع القرار إلى تجربة الهند في أفريقيا، حيث كانت عاجزة عن تأمين مصادر من الطاقة، وغالباً ما كان السبب في ذلك أن الصين تفوّقت في المنافسة معها. ويعزى ذلك جزئياً إلى قدرة الشركات الصينية المدعومة من الدولة على الاستفادة من جبروت البلاد الاقتصادية عند إجراء صفقات حول موارد الطاقة. ففي حين تترك نيودلهي الشركات الفردية تنافس وحدها بدون أي دعم، تستخدم بكين الميزانية العمومية لما يسمى بـشركة الصين. (جبهة موحدة مؤلفة من شركات الصين ومصارفها الحكومية ومؤسساتها العامة).[96] ومن المرجح أن يستمر هذا العائق الذي تواجهه الشركات الهندية مع سعي مودي إلى تصفية الأسهم في الشركات التي تملكها الدولة.

علاوة على المخاوف المتعلقة بالطاقة، سيتأثّر صنّاع السياسات في الهند بهدف الرفع من مكانة البلاد، نظراً إلى أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر بارزة ومهمّة من الناحية الاستراتيجية. وقد أدّت نزعة الهند هذه إلى رفع مكانتها والمنافسة الاستراتيجية دوراً في انفتاحها على مبادرات قدّمها نظام الرئيس السوري بشار الأسد عقب زيارة نيودلهي رفيعة المستوى إلى الصين.[97]

وعلى غرار الهند، كانت مواقف الصين إزاء سوريا وليبيا معادية للمصالح الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي. وتتيح هذه المواقف للصين، عندما يضاف إليها تراجع التدخل الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، زيادة قدرتها على التفاوض مع دول مجلس التعاون الخليجي حيال القضايا المهمة مثال الطاقة، مما يدعم أمن الطاقة للصين. غير أنّه في حال ضغطت الصين على دول مجلس التعاون الخليجي بهذه الطريقة، سيزيد ذلك من جاذبية الهند بالنسبة إلى هذه الدول كشريك أمني. وللصين أيضاً نفوذ تكتسبه بحكم أنها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهذا عامل يزيد من جاذبيتها بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

باكستان

تزداد علاقة الهند بدول مجلس التعاون الخليجي تعقيداً بسبب خصمها التقليدي، باكستان. فلطالما كانت إسلام آباد طرفاً رئيسياً في منطقة الشرق الأوسط، وتؤدّي المنافسة الاستراتيجية القائمة بينها وبين نيودلهي دور المحفّز لبناء العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي. ومن المرجح أن تسعى إسلام آباد للحؤول دون توسع الهند في منطقة الخليج التي كانت بشكل تقليدي مصدراً للدعمَين المالي والدبلوماسي لباكستان في مواجهة الهند.[98] وقد يأتي هذا السعي من خلال ممارسة باكستان الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي واستخدام مواطن قوتها في مواجهة الهند.[99] غير أنه مع اقتراب الهند من أن تصبح قوة عالمية، ستكون نيودلهي جاهزة لاتخاذ خطوات أبعد لنزع فتيل

التوتر مع البلدان المجاورة لها. لبلوغ هذه الغاية، ستستخدم نيودلهي سياسة "العصا والجزرة" أي سياسة الترغيب والترهيب في آن، وهما سياستان في وسع دول مجلس التعاون الخليجي أن تشكل الأداة لتطبيق أيّ منهما.

وبالفعل، كانت دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة السعودية، أعظم الجهات الداعمة مالياً لباكستان. وكان بوسع الرياض، من جهتها، الاعتماد على باكستان لتكون مصدراً للدعم العسكري، ولا سميا لتأمين قوات عسكرية. غير أن هذه الشراكة شهدت انتكاساً مع رفض إسلام آباد في العام 2015 تزويد الرياض بالجنود في حربها في اليمن. وقد سرّعت هذه الانتكاسة ميل دول مجلس التعاون الخليجي إلى تنويع شركائها الاستراتيجيين.

وبإمكان الهند، من خلال تعزيز نفوذها بين دول مجلس التعاون الخليجي، إضعاف موقف باكستان في التفاوض حول المسائل الخلافية التي تتضمّن إقليم كشمير، والانفصاليين، والمجموعات الإرهابية. فقد كانت الدول الإسلامية، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، تاريخياً حليفة إسلام آباد في الجدالات القائمة حول كشمير. غير أن هذه الدول اتخّذت مؤخراً موقفًا أقل انحيازاً إزاء هذا الإقليم المضطرب، مدلية بتصريحات تراعي فيها حساسيات الهند في هذا السياق.[100] على نحو مماثل، يجدر بالهند كسب دعم دول الشرق الأوسط في حربها على المجموعات الجهادية، فذلك سيساعدها من الناحية التكتيكية ويحسّن سمعتها على حد سواء. وبشكل أوسع، تدخل الهند في منافسة مع باكستان في مجال العلاقات العامة في أنحاء العالم الإسلامي. بالتالي، تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي ذات قيمة في هذا السياق، نظراً إلى نفوذها في العالم الإسلامي المنتشر، ولا سيما من خلال المحطات الإعلامية شأن قناة الجزيرة .[101]

تكتسب دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان أخرى قيمة بالنسبة إلى الهند بصفتها وسيطة في مساعي السلام مع باكستان. على سبيل المثال، أدّت السعودية في حرب كارجيل التي نشبت في كشمير في العام 1999 دوراً ملحوظاً وإن متكتماً في إقناع باكستان بالتراجع، إذ ساعد السفير السعودي في الولايات المتحدة في ذلك الوقت، الأمير بندر بن سلطان، وبدعم من الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز، الذي كان آنذاك ولياً للعهد، إدارةَ الرئيس الأمريكي بيل كلينتون على إقناع رئيس الوزراء الباكستاني آنذاك، نواز شريف، بسحب القوات الباكستانية.[102]

وستؤدي باكستان دوراً هاماً في العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي حتى بلوغ العلاقات بين نيودلهي وإسلام آباد حد التطبيع الكامل. فنيودلهي ملزمة بتجنّب تصعيد النزاعات العسكرية، ولا سيما في الوقت الذي تحارب فيه باكستان المسلحين على أرضها. ومن المفيد أن حكومة ناريندرا مودي تُعتبر نوعاً ما أكثر تساهلاً من سابقتها من حيث تعاملها مع إسلام آباد، بالنظر إلى صورتها التي تظهرها على أنها قاسية في تعاملها مع باكستان. بالإضافة إلى ذلك، تقرّ السياسة الخارجية الهندية بالروابط القريبة للغاية التي ترقى إلى مستوى الروابط العائلية بين البلدين.

غير أنه لا يزال أمام البلدين عائق كبير بسبب سياسات باكستان الداخلية التي تصعّب على إسلام آباد القيام بتنازلات. فلمحاور السلطة الداخلية كالجيش درجات مرتفعة نسبياً من النفوذ بالمقارنة مع الحكومة المنتخبة. نتيجة لذلك، من غير المرجح التوصل إلى تطبيع العلاقات بين البلدين في غضون السنوات الخمس التالية.[103] بغض النظر عن ذلك، قد يؤمّن استخدام دول مجلس التعاون الخليجي قناةً للمفاوضات غطاءً للحكومة الباكستانية للمصالحة مع الهند.

هل المستقبل واعد؟

إن الديناميات الاستراتيجية الصاعدة التي ناقشناها والعوامل التي تؤثّر فيها، مثل هبوط أسعار النفط وإيران التي رُفعت العقوبات عنها، تعيد صياغة مصالح الهند في الخليج. فلم يعد كافياً مستوى الاهتمام الاستراتيجي المتدني الذي كانت توليه نيودلهي لدول المجلس طوال عقود عندما كانت مصالحها تُختصر نوعاً ما بالمصالح الاقتصادية. ومن المرجح أن التقدير الظاهري الذي توليه حكومة مودي لهذا الواقع سيفضي إلى زيادة في التركيز والعمل الاستراتيجيين، وهذا أمر ضروري. وقد أكّد مسؤول رفيع المستوى في وزارة الشؤون الخارجية يتولّى إدارة العلاقات مع منطقة غرب آسيا، وهو الاسم الذي تطلقه الهند على منطقة الشرق الأوسط، التزام نيودلهي بتعزيز العلاقات في المنطقة في المجالات كافّة. وصرّح بأنّ سياسة "التواصل مع الغرب "ستحظى بالأولوية" وأن الهند "لن تقلّل بعد الآن من شأن منطقة غرب آسيا".[104] كذلك، يزداد الاعتراف بحاجة الهند إلى توسيع تركيزها الاستراتيجي على الخليج على المستوى البيروقراطي أيضاً.

على الأغلب، سيؤدي ذلك إلى توطيد العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي، ولكن ليس بشكل حصري. فقد لا يؤدي تركيز الهند الاستراتيجي المتنامي على منطقة الخليج في الأوقات كافّة إلى اعتماد نيودلهي سياسات تدعم مصالح دول مجلس التعاون، بل ستعمد نيودلهي إلى إحلال توازن في شبكة معقدة من العلاقات بالشكل الذي تراه مناسباً لحماية مصالحها وتعزيزها في المنطقة. على سبيل المثال، في ما يخصّ سوريا، ستواصل الهند معارضتها التدخل الخارجي ضد الحكومة السورية. ويعزى ذلك إلى سعي الهند لحماية مصالح مختلفة لها وتعزيزها، منها إقامة توازن قوى في مواجهة الهيمنة الأمريكية الإقليمية الراهنة، والتمسك بمبادئ عدم التدخل، وتجنب إرساء سابقة تدخّل يمكن تطبيقها في إقليم كشمير، ومنافسة الصين بشأن إنشاء علاقات استراتيجية، ولا سيما مع إيران وسوريا، وتعاضد دول العالم الثالث، والحؤول دون تقوية المنظمات الإرهابية الدولية، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم عدم الاستقرار.[105] في هذا الإطار، تمكّنت الهند التملص من مقاربة "معنا أو علينا" التي اعتمدتها بعض دول مجلس التعاون الخليجي حيال سوريا بفضل رغبة دول مجلس التعاون الخليجي المتنامية في التنويع وأهمية الهند الاستراتيجية الطويلة المدى وتاريخها في عدم الانحياز.

وستواصل قيمٌ على غرار التعددية والتسامح صياغةَ سياسة الهند الخارجية. فقد قال المسؤول المعني بإدارة العلاقات مع الشرق الأوسط في وزارة الشؤون الخارجية الهندية إن قيم الهند ومصالحها تتداخل في السياسة الخارجية. واعتبر أن النهج الحيادي الذي تعتمده الهند بكونها "صديقة للجميع" يخدم مصالحها الجوهرية والمستدامة، وبالتالي، فإن هذه المقاربة ستدوم.[106] بذلك، وكما صرّح الدبلوماسي المصري، قد يصبح حفاظ الهند على قيمها وحيادها أصعب فأصعب مع توسع مصالحها.[107]

وتشكّل الطريقة التي تقرّر فيها الهند مقاربة إيران أحد الأمثلة على ذلك، إذ يزيد رفع العقوبات عن إيران خيارات الهند للتعاون مع طهران بشأن الطاقة والاستثمارات الاستراتيجية. وقد زار مودي إيران في شهر مايو عام 2016 ووقّع اتفاقاً تاريخياً لتطوير مشترك لميناء تشابهار الذي يحظى بأهمّية استراتيجية.[108] وقالت طهران أيضاً إن حقل "فرزاد-ب" للغاز سيكون متاحاً لشركة النفط والغاز الطبيعي التي تملكها الدولة الهندية.[109] وقال السفير السابق، كي سي سينغ، في هذا السياق: "لم تعد إيران كما كانت عليه، بل هي إيران جديدة، ومنطقة غرب آسيا جديدة، تجاهلتها الهند وأهملتها طوال عقد ونصف العقد من الزمن. لذلك، لم تعد الشعارات عينها صالحة في بيئة استراتيجية جديدة أتاحت فيها الولايات المتحدة الأمريكية لإيران أداء دور أكبر...".[110] ومع سعي نيودلهي لتعاون أكبر مع إيران، ستواصل اعتمادها على صورتها الحيادية لتسيير علاقاتها بخصوم إيران الإقليميين الرئيسيين، أي دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل.

لن يكون ذلك بالأمر السهل، ولا سيما مع استمرار الصراعات التقسيميّة في المنطقة، غير أن مواقف نيودلهي ما برحت ثابتة. ولفت المسؤول في وزارة الشؤون الخارجية إلى أن الهند تريد حلاً سلمياً للنزاعَين في ليبيا واليمن.[111] وفي سوريا، أكّد رغبة الهند في التوصل إلى مصالحة سلمية تدعمها الأمم المتحدة.

على نحو مماثل، ستواصل نيودلهي التزامها بالحفاظ على استقلاليتها الاستراتيجية. وسيحول ذلك دون تحالفها بشكل وثيق مع الغرب أو روسيا أو الصين، أو الاصطفاف بشكل ملحوظ ضدها. ففي الصراعات العتيدة، ستتيح هذه الاستقلالية للهند ممارسة نفوذاً أكبر في الشرق الأوسط بالمقارنة مع البلدان التي يُنظر إليها على أنها عملاء للقوى الخارجية أو على أنها متحالفة مع بلدان إقليمية. غير أن ذلك لن يؤمّن للهند النفوذ عينه الذي بإمكان الوجود العسكري الملحوظ أن يؤمّنه.[112]

في المقابل، وكما هو متوقع في ظلّ حكومة مودي وحزب باهاراتيا جاناتا الهندي، ستنمو العلاقات بين الهند وإسرائيل. وقد سلّط دبلوماسي إسرائيلي في الهند الضوء على عدة مجالات للتعاون المحتمل تضمنت بعض المجالات المتعلقة بالناحية الاستراتيجية شأن المجال الدفاعي، غير أنها شملت أيضاً مجالات تعود بالمنفعة السياسة والاقتصادية المحتملة على الحكومة الهندية، مثل الزراعة وتكنولوجيا المياه. وسلّط المسؤول الضوء أيضاً على الألفة القديمة بين الشعبين والحركة السياحية المتزايدة.[113]

من غير المرجح أن يكون لعلاقة الهند بإسرائيل أثرٌ استراتيجي سلبي على علاقاتها بدول مجلس التعاون الخليجي. فالمصالح الأمنية لهذين الشريكين تتلاقى أكثر فأكثر، نظراً إلى الخطر الإيراني. وأعرب المسؤول في وزارة الشؤون الخارجية عن ثقته بأن علاقات الدفاع المتنامية للهند مع إسرائيل لن تقوّض علاقتها مع الدول العربية.[114] في سياق مماثل، أكّد الدبلوماسي المصري أن "لا مشكلة" بالنسبة إلى بلاده في الزيارة المرتقب أن يجريها مودي إلى إسرائيل، وأنها لن تؤثّر في علاقات الهند مع القاهرة، فمصر تؤيد موقف الهند حول حلّ الدولتين.[115]

غير أنه في أواخر العام 2015 وفي العام 2016، فقدت العلاقات الإسرائيلية الهندية الزخم الذي عرفته في السنوات المنصرمة، وتضمّن ذلك إرجاء زيارة مودي التي أثارت ضجّة كبيرة. وحتى ديسمبر 2016 لم تجرِ هذه الزيارة بعد. وقد يشير ذلك إلى أن نيودلهي قد تخطّت الميل الأيديولوجي الموالي لإسرائيل الذي يعتمده حزب باهاراتيا جاناتا، وأنها أضافت عوامل جديدة في حساباتها، فضلاً عن بعض العوامل الثابتة على غرار تصويت المسلمين في الهند.

أما في ما يتعلّق بالعمالة الهندية في الخليج، فأهميتها لن تدوم إلى الأبد. ففي المستقبل، ستضعف على الأرجح الجوانب العمالية للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند، مما يوهن العلاقة بين الفريقين. وتحثّ أسعار النفط المتدنية والتباطؤ الاقتصادي مساعي دول مجلس التعاون الخليجي لتنويع اقتصادها بعيداً عن الطاقة، ويدفعها إلى التركيز على زيادة مشاركة مواطنيها في القوى العاملة، مما سيخفّض اعتماد تلك البلدان على العمالة الأجنبية، على الرغم من أن الأثر سيكون على الأرجح أقل وطأة على العمالة ذات المهارات المنخفضة، وهو الدور الأكثر شيوعاً الذي يؤديه العمال الهنود المغتربون. كذلك، ستؤدّي التوجهات التطويرية الطويلة الأمد التي تنتهجها بلدان آسيوية وأفريقية عدة إلى ارتفاع الرواتب فيها، مما يجعل العمّال أقل اعتماداً على دول مجلس التعاون الخليجي للتوظيف.

في غضون ذلك، مع اعتماد حكومة مودي مبادرة لإشراك ولايات الهند في صناعة السياسة الخارجية سيصبح تأمين موقف الشتات الهندي في دول مجلس التعاون الخليجي أولوية أكبر للحكومة. وقد صرّح مسؤول رفيع المستوى في وزارة الشؤون الخارجية بأن هذه المبادرة ستساعد في إضفاء طابع رسمي على إشراك حكومات الولايات وتنظيمها حول أولويات الحكومة الفدرالية في المنطقة.[116] وسيحظى هذا الأمر بأهمية كبيرة للولايات الجنوبية. بالتالي، ستكون للهند مصلحة أكبر في ضمان أمن دول مجلس التعاون الخليجي وازدهارها، داعمة في الوقت عينه الاستقرار في أنحاء المنطقة لتتمكن على الأرجح من تنويع وجهات عمالتها المهاجرة.

كيف يستطيع صانعو السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي الاستفادة؟

لقد تحوّلت منطقة الشرق الأوسط إلى منطقة أهمّ استراتيجياً لنيودلهي، نظراً إلى كافة العوامل التي ناقشناها أعلاه. ويمنح هذا صناع السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي فرصة لتعزيز مصالحهم في ما يخص الهند. وتشهد هذه العوامل تغيّرات مستمرة، وعلى الدبلوماسيين تسليط الضوء على أهميتها في تعاملاتهم مع وزارة الشؤون الخارجية الهندية. وهذا أمر غاية في الأهمية، نظراً إلى الانتقاد الذي لطالما واجهته الهند حول افتقارها إلى رؤيا استراتيجية شاملة في التعامل مع منطقة الشرق الأوسط، ونظراً إلى أن لموظّفي وزارة الشؤون الخارجية مجموعة من المسائل التي تفوق في حجمها وأهميتها العدد المخصّص لمعالجتها. وما دامت وزارة الشؤون الخارجية الهندية تعاني هذا الضيف في مجال العمل، على دول مجلس التعاون الخليجي القيام بالمبادرة.

تحديداً، على دول مجلس التعاون الخليجي تسليط الضوء على مجالات تتداخل فيها مصالح الهند ومصالح دول المجلس، ولا سيما الحفاظ على هيكليات الحكم الخليجية القائمة لمصلحة الاستقرار، فتحمي بذلك الشتات فيها وحركة التجارة الحركة. وعلى الفريقين السعي للتعويل على تاريخهما المستند إلى النية الحسنة والثقة المتبادلتين. كذلك، على دول مجلس التعاون الخليجي التركيز على القيم الهندية التي أثّرت تاريخياً في سياسة نيودلهي حيال الشرق الأوسط. بالإضافة إلى ذلك، وما دامت طموحات الهند العالمية تتطلب علاقات تجارية متينة، في وسع دول مجلس التعاون الخليجي الاستفادة من علاقاتها التجارية القائمة لتوسيع الروابط الأمنية.

في هذا المجال تعتبر السعودية اللاعب الأساسي، إذ للرياض مصلحة كبيرة في تنويع شركائها الاستراتيجيين، ولا سيما أن عودة روسيا إلى المنطقة عزّزت موقع إيران. وللتوصل إلى تعاون أمني أكبر مع نيودلهي، بإمكان الرياض الاستفادة من مكانتها كالمصدر الأكبر للنفط الخام للهند ومن خططهما للقيام باستثمارات مشتركة وبمشاريع مشتركة، ومن التعاون بشأن المرافق والتنقيبات البتروكيماوية. وفي وسع الرياض أيضاً الاستفادة من الالتزامات التي تم الاتفاق عليها أثناء زيارة مودي، واستخدام البيان المشترك الذي نتج عنها كخارطة طريق للعلاقات العتيدة. بناء على ذلك، يمكنها أن تعرض وتطلب ما يلي: إجراء حوارات استراتيجية دورية مع مسؤولين أمنيين رفيعي المستوى، ورفع مستوى التبادلات الدفاعية الراهنة، وتوسيع المناورات وبرامج التدريب العسكرية المشتركة، وتعزيز الروابط بين البحريتين، وإجراء ترتيبات لصيانة المعدات العسكرية، وزيادة التجارة بمعدات مماثلة. ومن شأن هذه الإجراءات، في حال اعتمادها، تعزيز الثقة بنيودلهي ودعم الصناعة الدفاعية الصاعدة في الهند.[117]

وبإمكان الرياض أيضاً الاستفادة من علاقاتها بباكستان، إذ بوسعها أن تثير بشكل غير علني بعض المسائل على غرار دور إسلام آباد في إقليم كشمير الهندي وتشجيع التقارب بين باكستان والهند. ومع العلم أن الهند تعتمد مقاربة حذرة تجاه التعاون وتجاه حساسيات الدول الشرق الأوسطية الأخرى، تستطيع الرياض اقتراح بدء التعاون العسكري في مجالات أقل إثارة للجدل مثال مكافحة القرصنة. كذلك، على الرياض أن تعي الأثر الذي يرجح أن تخلّفه أفعالها في اليمن وفي أنحاء أخرى من المنطقة على صورتها العامة في الهند.

من ناحية أخرى، تشكل الإمارات ثاني أكبر مصدر للواردات الهندية وثاني أكبر وجهة لصادراتها، لذا هي في موقع مناسب للغاية لتعزيز علاقاتها مع هذه القوة الصاعدة. بالإضافة إلى ذلك، تجعل تطلعات نيودلهي في أنحاء المحيط الهندي من الإمارات شريكاً طبيعياً لها في مجال التعاون البحري. وعلى غرار الرياض، باستطاعة أبوظبي استخدام الالتزامات التي أطلقت في البيان المشترك أثناء زيارة مودي كخارطة طريق لإرساء علاقات استراتيجية أوثق. وقد يتضمن ذلك إجراء حوار بين مستشاري الأمن القومي ومجالسه، وتعزيز التعاون الأمني البحري في الخليج والمحيط الهندي، وإجراء مناورات وتدريبات دورية مشتركة لأسلحة البحر والجو والبر والقوات الخاصة، والتعاون بشأن الأمن السايبري والصناعة الدفاعية الهندية.

لقد رحّبت نيودلهي بقرار أبوظبي بالمشاركة في فعالية استعراض الأساطيل الدولي في الهند. ومع أخذ تركيز الهند على مكافحة الإرهاب في الاعتبار، في وسع أبوظبي العمل على تنسيق مساعي مكافحة التطرف، وتأييد مشروع "الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي" الذي طرحته الهند في الأمم المتحدة، والتعاون بشأن التحكم بالمعلومات المتعلقة بحركة الأموال التي قد تستخدم للدعوة إلى التطرف وتشاطر هذه المعلومات. هنا أيضاً، في وسع هذين الشريكين التركيز في البداية على التعاون في مجالات لا تثير الجدل، مثل تعزيز تطبيق القانون في مكافحة تبييض الأموال والاتجار بالمخدرات. وباستطاعة أبوظبي استخدام خبرتها في العمل مع شركاء أمنيين غير تقليديين شأن كوريا الجنوبية لتطوير العلاقات مع نيودلهي.

على دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً تطوير علاقات مع الفئات التمثيلية والحلفاء الطبيعيين ضمن الهند، مثال قطاع الطاقة. فبإمكان دول مجلس التعاون الخليجي التي تستضيف شريحة كبيرة من الهنود على إرسال المساعدات وعلى الانخراط اقتصادياً في ولايات هؤلاء العمال، مثل ولاية كيرلا، التي لها مصلحة كبيرة في العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي. فغالباً ما تكون الولايات الهندية الجنوبية مصدّرة مهمّة للعمالة إلى دول مجلس التعاون الخليجي ولديها في الوقت عينه تأثير ملحوظ على نيودلهي.

بشكل أوسع، على حكومات دول مجلس التعاون الخليجي أن تفهم أيضاً ما هي محفزات السياسات الهندية. فطموحات الهند الكبرى أن تصبح قوة عالمية وتنتشل مواطنيها من براثن الفقر. كذلك، على دول المجلس أن تعي أن الهند، وبخاصة في حال مقارنتها بقوى كبرى أخرى منخرطة في الشرق الأوسط، تولي أهمية أكبر نسبياً لصورتها من الأهمية التي توليها للقوة الاستراتيجية العملية.

وبشكل خاص، على دول مجلس التعاون الخليجي فهم هذه المحفزات التي قد تعمل عكس مصالحها. فعلى سبيل المثال، على صنّاع السياسات في دول المجلس الاعتراف بدور الصين في دعم الهند لسوريا. فقد استعملت دمشق على الأرجح دعم بكين لها لتحصل على دعم أكثر صراحة من نيودلهي. ويشبه ذلك الطريقة التي استخدمت فيها البلدان الأصغر المجاورة للهند، من ضمنها سريلانكا وباكستان، ببراعة المنافسة الاستراتيجية العتيدة المرتقبة بين القوتين الناشئتين. وعلى صنّاع السياسات في دول مجلس التعاون الخليجي أن يأخذوا في الاعتبار الدور الباكستاني الملحوظ في تحفيز انفتاحات الهند على الخليج، حتى لو كان هذا الدور في تقهقر.

وعلى دول مجلس التعاون الخليجي الانتباه إلى مخاطر اعتماد مقاربة قد تعتبرها الهند ضاغطة لها ومؤثرة فيها، من ضمنها استغلال الولايات المتحدة، وذلك بسبب التزام الهند باستقلاليتها الاستراتيجية. وعلى نحو مماثل، يجب الأخذ في الاعتبار تفضيل الهند الدائم للاستقرار والسلام والوضع الراهن، وهو ما يجسّده موقفها من سوريا.

وعلى المدى الطويل، قد تشجّع دول من المجلس، مثل قطر وعُمان اللتين غالباً ما تسعيان للتوسط في حل الصراعات، الهند على أداء دور أكبر في إرساء الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وقد يضيف حضور الهند نكهة جديدة للتفاعلات بين دول مجلس التعاون الخليجي وبلدان عربية أخرى وإسرائيل وإيران. وهذا من شأنه على الأرجح أن يعزّز بروز بيئة أقل احتقاناً من البيئة الحالية، مع انقسام المنطقة بين القطبين الغربي والروسي. في هذا الإطار، تحتاج دول مجلس التعاون الخليجي وأصدقاؤها وأخصامها كلها إلى الهند وتثق بها. فنيودلهي وسيط مؤهل يتّسم بالقوة والاحترام وبعدم انحياز نسبي. وقد يمكن دور الهند الجديد في إجراء قمة آسيوية شرق أوسطية، إذ بإمكان قمة كهذه أن تشمل مستهلكي طاقة آسيويين كبار ومزودين عمالة كبار والدول الشرق أوسطية كافة.

وتستطيع بلدان تقدمية نسبياً في مجلس التعاون الخليجي، مثل الإمارات، الاستفادة من ميل نيودلهي إلى تعليم الآخرين والتعلّم من خبرتها في تعزيز الاستقرار الداخلي والمؤسسات. وقد اضطرت الهند أيضاً التعامل مع الهويات المتباينة ضمن الوطن الواحد بعد نيلها الاستقلال. في هذا السياق، سيجتذب موقف الهند غير المتحمس للديمقراطية دولَ مجلس التعاون الخليجي. في المقابل، تستطيع دول مجلس التعاون التي تحظى بسمعة إيجابية نسبياً في الهند، مثل الإمارات، دعم المساعي لتقليص التوتر الطائفي ضمن الهند بطريقة متكتمة وغير مباشرة، من خلال تمويل البحث الأكاديمي وغيره.

ختاماً، تسعى الهند للانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، في حين يسعى منتجو الطاقة الرئيسيون في دول مجلس التعاون الخليجي إلى تنويع اقتصاداتهم. يجدر بذلك أن يتيح المزيد من الفرص للتعاون من خلال الموارد البشرية الهندية ورأسمال دول مجلس التعاون الخليجي. وقد تساعد متابعة هذه الفرص دول مجلس التعاون الخليجي والهند على المحافظة على العلاقات الاقتصادية خلال العملية الانتقال الطويلة المدى بعيداً عن علاقة تقتصر على إرسال العمالة واستقبالها.

بعد آلاف السنين من العلاقات المرتكزة على التجارة، أخذت القوى العالمية والإقليمية تجعل من دول مجلس التعاون الخليجي دولاً مهمّة استراتيجياً بشكل متزايد بالنسبة إلى الهند. وما دامت الهند تولي الأولوية لتسلّق التراتبية العالمية، تزداد أهمية واردتها من الطاقة، علماً أن معظمها يأتي من دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى ذلك، مع سعي نيودلهي لتصبح اللاعب المسيطر في المحيط الهندي، هي بحاجة إلى شركاء أمنيين عند حدودها الغربية، أي الخليج. وتتعرّض هذه الأهداف والشتات الهندي الكبير إلى تهديد يسبّبه عدم الاستقرار الذي يبدو أنه عسير في منطقة الشرق الأوسط. بالتالي، لم يعد بإمكان الهند بعد الآن تحمّل تبعات اعتماد مقاربة غير نشطة تجاه ديناميات المنطقة الداخلية.

وبفعل تقليص الولايات المتحدة الأمريكية من حجم تدخلها في المنطقة، تبرز في الوقت الحالي فرصة أمام نيودلهي للانخراط بدور أعظم، على غرار روسيا والصين. فدول مجلس التعاون الخليجي تسعى بنشاط لتنويع شراكاتها الاستراتيجية، ويفترض بعلاقات الهند مع دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيد التاريخي والثقافي والتجاري وعلى صعيد العلاقات المرتكزة على العمالة أن تمنحها ميزة في تعزيز علاقاتها القائمة. غير أن بعض الضغوطات الداخلية والخارجية على سياسة الهند الخارجية قد تحدّ من قدرتها على الاستفادة من هذه الميزة. لذا، في حال أرادت دول مجلس التعاون الخليجي السير قدماً في مصالحها حيال الهند في هذه المرحلة الدينامية، ستحتاج بدورها إلى أن تأخذ المبادرة في التشارك مع نيودلهي.

الهوامش

[1] Prithvi Ram Mudiam, India and the Middle East (London: British Academic Press, 1994).

[2] Nicolas Blarel, The Evolution of India's Israel Policy: Continuity, Change, and Compromise Since 1922 (New Delhi: Oxford University Press, 2015); P. R. Kumaraswamy, India's Israel Policy (New York: Columbia University Press, 2010).

[3] Mudiam, India and the Middle East.

[4] Ranjit Gupta, interview with the author, New Delhi, June 2015; Hossein Amirsadeghi, The Security of the Persian Gulf (New York: St. Martin's Press, 1981), 17.

[5] Prasanta Kumar Pradhan "India and Gulf Cooperation Council: Time to Look Beyond Business," Strategic Analysis 34, no. 3 (2014), 409–19, doi: 10.1080/09700161003659103

[6] Bharat Karnad, Why India Is Not a Great Power (Yet) (New Delhi: Oxford University Press, 2015).

[7] سأل استطلاع أجراه معهد لووي للسياسة الدولية الهنود ما إذا كانت أدوات مختلفة ضرورية "لكي تحقق الهند أهداف السياسة الخارجية". وتتعلق بعض الأدوات التي اعتبرتها نسب عالية من المستطلعين "مهمة جداً" بالقوة الاستراتيجية: جيش قوي (95%)، الأسلحة النووية (79%)، صورة جيدة في العالم (78%)، شراكات مع دول قوية (72%). راجع Rory Medcalf, "India Poll 2013," Lowy Institute for International Policy and Australia India Institute, May 2013, http://www.lowyinstitute.org/publications/india-poll-2013

[8] Stephen P. Cohen, India: Emerging Power (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2002). ومراجعة Kadira Pethiyagoda, "Dealing with Delhi: How Culture Shapes India's Middle East Policy," Brookings Doha Center, Policy Briefing, December 2015, http://www.brookings.edu/research/-papers/2015/12/22-culture-shapes-india-middle-east

[9] مثلاً، يستهلك الجيش الأمريكي كميات من النفط تفوق استهلاك أي مؤسسة أخرى في العالم. راجع "The U.S. Military and Oil," Union of Concerned Scientists, accessed December 5, 2016 http://www.ucsusa.org/clean_vehicles/smart-transportation-solutions/us-military-oil-use.html#.V71CUf7r1Fo تستخدم الهند حالياً معظم استهلاك الطاقة لأغراض غير عسكرية.

[10] Total Petroleum and Other Liquids Production – 2015, U.S. Energy Information Administration, 2015, http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=in

[11] المرجع ذاته U.S. Energy Information Administration (EIA), "Country Analysis Brief: India June 2016, 1, http://www.eia.gov/beta/international/analysis_includes/countries_long/India/india.pdf

[12] Indrani Bagchi, "India Moving to the Centre of Global Energy Affairs," Times of India, November 28, 2015, http://timesofindia.indiatimes.com/india/India-moving-to-the-centre-of-global-energy-affairs/articleshow/49962339.cms

[13] المرجع ذاته.

[14] FTI, "India, Gulf Nations Rapidly Becoming Biggest Trading Partners," Economic Times, 28 January 2015, http://economictimes.indiatimes.com/news/economy/foreign-trade/india-gulf-nations-rapidly-becoming-biggest-trading-partners/articleshow/46039860.cms

15 EIA, "Country Analysis Brief: India."

16 Bagchi, "India Moving to the Centre."

17 Press Information Bureau, "India-Saudi Arabia Joint Statement During the Visit of Prime Minister to Saudi Arabia," Government of India: Prime Minister's Office, April 4, 2016, http://pib.nic.in/newsite/PrintRelease.aspx?relid=138531

18 Press Information Bureau, "Joint Statement Between the United Arab Emirates and India," Government of India: Prime Minister's Office, August 17, 2015, http://pib.nic.in/newsite/PrintRelease.aspx?relid=126127

19 N. Janardhan, "Gulf's Future Security Architecture and India," in India and the Gulf: What Next? eds. Ranjit Gupta, Abu Backer Bagader, Talmiz Ahmad, and N. Janardhan (Cambridge: Gulf Research Centre Cambridge, 2013), 72.

20 المرجع ذاته، 65.

21 المرجع ذاته.

22 M.K. Narayanan, "China and India: The Asian Rising Powers Debate–An Indian Perspective," presentation at the Third Global Strategic Review Conference, International Institute for Strategic Studies, Geneva, September 2005, quoted in Janardhan, "Gulf's Future Security Architecture," 65.

23 Zaki Hussain, "Indian Maritime Policy on the Gulf States," IUP Journal of International Relations 70, no. 2 (April 2013): 38–59.

24 Janardhan, "Gulf's Future Security Architecture," 66–67; Amit Kumar, "From Brown Water to Blue," Indian Express, December 5, 2006, http://archive.indianexpress.com/news/from-brown-water-to-blue/17877

25 C. Raja Mohan, Samudra Manthan: Sino-Indian Rivalry in the Indo-Pacific, (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace, 2012), 160–62.

26 Press Information Bureau, "India-Saudi Arabia Joint Statement."

لمزيد من المعلومات حول طموحات الهند البحرية والقيود التي تواجهها، راجع Anit Mukherjee and C. Raja Mohan, eds., India's Naval Strategy and Asian Security (Oxon: Routledge, 2016).

27 Kadira Pethiyagoda, "The Influence of Dominant Cultural Values on Indian Foreign Policy" (PhD Thesis, School of Social and Political Sciences, The University of Melbourne, 2013), https://minerva-access.unimelb.edu.au/handle/11343/38555

28 Medcalf, "India Poll 2013."

29 Kadira Pethiyagoda, "Modi Looks West," Foreign Affairs, June 11, 2015, https://www.foreignaffairs.com/articles/india/2015-06-11/modi-looks-west; MEA Secretary (East) Anil Wadhwa (address at Second ORF-MEA West Asia Conference, New Delhi, April 27, 2015), http://mea.gov.in/Speeches-Statements.htm?dtl/25131/Addresss+by+SecretaryEast+at+the+Inaugural+Section+of+Second+ORFMEA+West+Asia+Conference+in+New+Delhi+April+27+2015

30 Rohan Venkataramakrishnan, "The Berlin Airlift Was Remarkable, But the Largest Civilian Evacuation in History Is By India," Scroll.in (blog), July 2, 2014, http://scroll.in/article/668866/the-berlin-airlift-during-ww-ii-was-remarkable-but-the-largest-civilian-airlift-was-by-india

31 Amit Chaturvedi, "PM Modi to Address 50,000 Indians in Dubai at 9.30 pm: 10Developments," NDTV, August 17, 2015, http://www.ndtv.com/cheat-sheet/in-dubai-tonight-pm-modi-has-a-date-with-50-000-nris-10-developments-1207999; "50,000 to Jostle in 32,000-capacity Dubai Stadium for PM's Address," Hindustan Times, August 17, 2015, http://www.hindustantimes.com/india/50-000-to-jostle-in-32-000-capacity-dubai-stadium-for-pm-s-address/story-ukeWY9CRsLfeHcLh6KSanL.html

32 "Sushma Swaraj Says Welfare of Expatriates Is Priority," Madhyamam, November 12, 2014, http://www.madhyamam.com/en/national/2014/nov/12/sushma-swaraj-says-welfare-expatriates-priority

33 Government to Address Problems of Indians Working in Gulf Countries: Sushma Swaraj, DNA India, June 9, 2014, http://www.dnaindia.com/india/report-government-to-address-problems-of-indians-working-in-gulf-countries-sushma-swaraj-1994448

34 Press Information Bureau, "India-Saudi Arabia Joint Statement"; Press Information Bureau, "Joint Statement Between."

35 Chinmaya Gharekhan, India's special envoy to the Middle East (statement at Gulf Security Conference, Manama, December 2005), quoted in Janardhan, "Gulf's Future Security Architecture," 65.

36 Samir Pradhan, "Forging the India-Gulf Alliance," India & Global Affairs 1, no.4 (Fall 2008): 32–38.

37 Kadira Pethiyagoda, "India on Syria – The Rising Power's Position on a Global Conflict," Huffington Post, January 11, 2016, http://www.huffingtonpost.com/kadira-pethiyagoda/india-on-syria---the-risi_b_8953466.html

38 Kabir Taneja, "India and the Syrian Civil War," The Diplomat, September 21, 2015, http://thediplomat.com/2015/09/india-and-the-syrian-civil-war/

39 راجع Pradhan, "Forging the India-Gulf Alliance."

40 Harsh Pant, "The Iran Factor in India-Gulf Ties: An Indian Perspective," in Gupta et al, India and the Gulf, 153.

41 Ankit Panda, "Confirmed: Construction Begins on China's First Overseas Military Base in Djibouti," The Diplomat, February 29, 2016, http://thediplomat.com/2016/02/confirmed-construction-begins-on-chinas-first-overseas-military-base-in-djibouti

42 Pant, "The Iran Factor," 153.

43 "China, Qatar Announce Strategic Partnership," Xinhua, November 3, 2014, http://news.xinhuanet.com/english/china/2014-11/03/c_133763382.htm; Shannon Tiezzi, "Saudi Arabia, China's 'Good Friend,'" The Diplomat, March 14, 2014, http://thediplomat.com/2014/03/saudi-arabia-chinas-good-friend/; Shannon Tiezzi, "The Elephant in the Room During Xi's Trip to Saudi Arabia: Iran," The Diplomat, January 21, 2016, http://thediplomat.com/2016/01/the-elephant-in-the-room-during-xis-trip-to-saudi-arabia-iran/

[44] Christopher Sell, "Saudi Arabia Overtakes Russia as China's Top Oil Supplier: Chart," Bloomberg, July 22, 2016, https://www.bloomberg.com/news/articles/2016-07-21/saudi-arabia-overtakes-russia-as-china-s-top-oil-supplier-chart; Shannon Tiezzi, "China's Stake in the Saudi Arabia-Iran Clash," The Diplomat, January 8, 2016, http://thediplomat.com/2016/01/chinas-stake-in-the-saudi-arabia-iran-clash

[45] Zachary Keck, "Saudi Arabia May Buy Pakistani-Chinese Fighter Jets," The Diplomat, January 24, 2014, http://thediplomat.com/2014/01/saudi-arabia-may-buy-pakistani-chinese-fighter-jets/

[46] "Adapting to danger: Chinese firms in the Middle East", Economist Intelligence Unit, 31 July, 2014; http://thediplomat.com/2015/09/india-and-the-syrian-civil-war/

[47] Matthew Rosenberg, Jay Solomon, and Margaret Coker, "Saudi Bid to Curb Iran Worries U.S.," Wall Street Journal, May 27, 2011, http://www.wsj.com/articles/SB10001424052702303654804576347282491615962

[48] Sanjaya Baru, "The Sprouting of the 'Look West' Policy," The Hindu, August 19, 2015, http://www.thehindu.com/opinion/lead/sanjaya-baru-writes-the-sprouting-of-the-look-west-policy/article7554403.ece

[49] Daniel Bardsley, "First South Korean Troops on Way to UAE," The National, January 11, 2011 http://www.thenational.ae/news/uae-news/first-south-korean-troops-on-way-to-uae; Janardhan, "Gulf's Future Security Architecture," 63.

[50] Duraid Al Baik, "French Maritime Facility Set to Be UAE's First Foreign Army Base," Gulf News, May 23, 2009, http://gulfnews.com/news/uae/government/french-maritime-facility-set-to-be-uae-s-first-foreign-army-base-1.69562

[51] "Sheikh Mohammed Bin Zayed Discusses Regional Issues with Putin in Sochi", The National, October 12, 2015, http://www.thenational.ae/uae/sheikh-mohammed-bin-zayed-discusses-regional-issues-with-putin-in-sochi

[52] C. Raja Mohan, "India's Strategic Challenges in the Indian Ocean and the Gulf," in India's Growing Role in the Gulf: Implications for the Region and the United States (Dubai and Washington, DC: Gulf Research Center and The Nixon Center, 2009), 66.

[53] Press Information Bureau, "India-Saudi Arabia Joint Statement."

[54] Press Information Bureau, "Joint Statement Between."

[55] "India, Arab League Vow to Check Terror, Funding Sources," The Hindu, January 24, 2016, http://www.thehindu.com/news/national/external-affairs-minister-sushma-swaraj-twoday-visit-to-bahrain-we-must-delink-religion-from-terror-sushma-swaraj/article8147869.ece

[56] Pranab Mukherjee, "India's Strategic Perspective," remarks at Carnegie Endowment for International Peace, Washington, D.C., June 2005, http://carnegieendowment.org/files/Mukherjee_Transcript_06-27-051.pdf

[57] Shibley Telhami and Michael Barnett, Identity and Foreign Policy in the Middle East (New York: Cornell University Press, 2002).

[58] مقابلة أجراها الكاتب مع سعادة السفير غوبتا.

[59] Khalaf al-Harbi, "Lesson for Arab World in India's Lead in Tolerance and Peaceful Coexistence," New Indian Express, April 30, 2015, http://www.newindianexpress.com/columns/Lesson-for-Arab-World-in-Indias-Lead-in-Tolerance-and-Peaceful-Coexistence/2015/04/30/article2789656.ece

[60] Press Information Bureau, "Joint Statement Between."

[61] Pethiyagoda, Influence of Dominant Cultural Values.

[62] Pethiyagoda, "Dealing with Delhi."

[63] مقابلة أجراها الكاتب مع سعادة السفير غوبتا.

[64] مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤول رفيع المستوى في وزارة الشؤون الخارجية الهندية (الشرق الأوسط) في نيودلهي في شهر يونيو 2015.

[65] مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤول رفيع المستوى في وزارة الشؤون الخارجية الهندية (الخليج) في المنامة في شهر أكتوبر 2015.

[66] Janardhan, "Gulf's Future Security Architecture," 73.

[67] مقابلة أجراها الكاتب مع دبلوماسي مصري في الهند، في نيودلهي عام 2015.

[68] Press Information Bureau, "Joint Statement Between."

[69] Natalie Obiko Pearson, "Assad Woos Asian Powers to Win Support Before Peace Talks," Bloomberg, January 11, 2016, http://www.bloomberg.com/news/articles/2016-01-10/assad-regime-woos-asian-powers-to-bolster-position-before-talks

[70] Kanchi Gupta, "Will India Become the Next Big Player in the Syrian War?" Haaretz, October 19, 2015, http://www.haaretz.com/opinion/.premium-1.681149

[71] المرجع ذاته.

[72] مقابلة أجراها الكاتب مع دبلوماسي مصري.

[73] "Indian Warships in Saudi Arabia on Bilateral Visit," New Indian Express, September 11, 2015, http://www.newindianexpress.com/nation/2015/sep/11/Indian-Warships-in-Saudi-Arabia-on-Bilateral-Visit-812909.html

[74] Indian Community in UAE, Embassy of India, accessed December 22, 2016 https://www.indembassyuae.org/indian-community-in-uae/

[75] Rajaram Panda, "Migration Remittances: The Emerging Scenario," India Quarterly: A Journal of International Affairs 65, no. 2 (2009): 167–183; Rhea Abraham, "India and its Diaspora in the Arab Gulf Countries: Tapping into Effective 'Soft Power' and Related Public Diplomacy," Diaspora Studies 5, no. 2 (2012): 124–146.

[76] على سبيل المثال، الاتفاق النووي الهندي الأمريكي.

[77] Kanti Bajpai, "The Logic Behind the Libya Decision," Times of India, April 2, 2011, http://timesofindia.indiatimes.com/edit-page/The-Logic-Behind-The-Libya-Decision/articleshow/7845331.cms; C. Raja Mohan, "India, Libya and the Principle of Non-Intervention," Institute of South Asian Studies, ISAS Insights no. 122, April 2011, http://www.cprindia.org/articles/india-libya-and-principle-non-intervention

[78] مقابلة أجراها الكاتب مع دبلوماسي اسرائيلي في الهند في نيودلهي عام 2015.

[79] Edward Cody, "China Scolds U.S. for Blocking Israeli Arms Sale," Washington Post, June 27, 2005, http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2005/06/27/AR2005062700351.html

[80] George K. Tanham, "Indian Strategic Thought: An Interpretive Essay," RAND Corporation, RAND Report, 1992, http://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/reports/2007/R4207.pdf

[81] مناقشات أجراها الكاتب مع عدد من المسؤولين الهنود في نيودلهي بين يونيو وأكتوبر 2015.

[82] Shashi Tharoor, Pax Indica: India and the World of the 21st Century (New Delhi: Allen Lane, 2012); Sudha Ramachandran, "The Indian Foreign Service: Worthy of an Emerging Power?" The Diplomat, July 12, 2013, http://thediplomat.com/2013/07/the-indian-foreign-service-worthy-of-an-emerging-power

[83] India's World - Narendra Modi's Foreign Policy Initiatives," YouTube video, 54:11, special episode of a television program, posted by "Rajya Sabha TV," January 2, 2015, https://www.youtube.com/watch?v=S9Dm_CxHz2w; Anjali Ghosh, Tridib Chakraborti, Anindyo Jyoti Majumdar, and Shibashis Chatterjee, eds., India's Foreign Policy (New Delhi: Dorling Kindersley, 2009); Tanham, "Indian Strategic Thought."

[84] C. Raja Mohan, "PM Modi's Foreign Policy: Making India a Leading Power," Hindustan Times, April 5, 2016, http://www.hindustantimes.com/analysis/pm-modi-s-foreign-policy-making-india-a-leading-power/story-SMXx2543j1uPgcHCb0QmJJ.html

[85] "India's World - Narendra Modi's Foreign Policy Initiatives."

[86] Bansidhar Pradhan, Changing Dynamics of India's West Asia Policy International Studies 41, no. 1 (2004): 69.

[87] Janardhan, "Gulf's Future Security Architecture," 72.

[88] Khaled Almaeena, "India Belongs to All!" Saudi Gazette, May 29, 2016, http://saudigazette.com.sa/opinion/india-belongs-to-all/; Prakriiti Gupta, "Indian Muslims Replace Eid Sacrifices with Fish, Eggs," Asharq Al-Aswat, September 13, 2016, http://english.aawsat.com/2016/09/article55358245/indian-muslims-replace-eid-sacrifices-fish-eggs

[89] Pearson, "Assad Woos Asian Powers."

[90] "India-Syria Relations," Ministry of External Affairs, December 2014, http://www.mea.gov.in/Portal/ForeignRelation/Syria_Dec2014.pdf

[91] M. Hamid Ansari, ed., Iran Today: Twenty-Five Years After the Islamic Revolution (New Delhi: Rupa & Co., 2005).

[92] Kadira Pethiyagoda, "How India Can Maintain Its Delicate Israel-Palestine Balancing Act," The Daily O, October 26, 2015, http://www.dailyo.in/politics/israel-palestine-narendra-modi-pranab-mukherjee-middle-east-arabs-bihar-polls-muslims/story/1/6989.html

[93] Pant, "The Iran Factor," 153.

[94] يعاكس ذلك علاقات الهند المتينة وطويلة الأمد مع روسيا، وعلاقاتها المستقرة والقوية مع اليابان، وعلاقاتها الاستراتيجية التي تنمو بسرعة مع الولايات المتحدة.

[95] مقابلة أجراها الكاتب مع سياسي بارز في حزب بهاراتيا جاناتا في نيودلهي، في شهر مارس 2015.

[96] Vikram Mehta, "India's Energy Options," remarks at the Center for Strategic & International Studies," Washington, D.C., October 2011, https://www.csis.org/events/indias-energy-options-new-sources-innovations-and-areas-cooperation; David Malone, "India and China: Can Two Tigers Share a Mountain?" remarks at the Lowy Institute, May 2013, Sydney, https://www.lowyinstitute.org/news-and-media/multimedia/audio/india-and-china-can-two-tigers-share-mountain

[97] Pethiyagoda, "India on Syria."

[98] Prasanta Kumar Pradhan, "India's Relationship with the Gulf Cooperation Council: Need to Look Beyond Business," Institute for Defence Studies and Analyses, Monograph Series no. 37, May 2014, 85, http://www.idsa.in/monograph/IndiasRelationshipWithTheGCC

[99] نجحت إسلام آباد في السابق في الحؤول دون انضمام الهند إلى منظمة التعاون الإسلامي على الرغم من أنها تضمّ عدداً كبيراً من المسلمين، مثلما استبعدت نيودلهي انخراط باكستان في مبادرة التعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات. راجع Stephen P. Cohen, Shooting for a Century: The India-Pakistan Conundrum (Washington: Brookings Institution Press, 2013), 29.

[100] ZahidShahab Ahmed and StutiBhatnagar, "Gulf States and the Conflict Between India and Pakistan," Journal of Asia Pacific Studies 1, no. 2 (2010): 283; BaqirSajjad Syed, "Similarity of Views on Regional Issues with Saudi Arabia," Dawn, February 18, 2014, http://www.dawn.com/news/1087707

[101] "India Takes Al-Jazeera Off-Air in Kashmir Map Row," BBC, April 22, 2015, http://www.bbc.com/news/world-asia-india-32408547

[102] Bruce Riedel, "American Diplomacy and the 1999 Kargil Summit at Blair House," Center for the Advanced Study of India, Policy Paper Series, 2002, 8 http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.473.251&rep=rep1&type=pdf

[103] Ashish Shukla, "War on Terror and Democracy in Pakistan," in Understanding Pakistan: Emerging Voices from India, ed. Mathew Joseph C. (New Delhi: Manohar Publishers, 2015), Chapter 17.

[104] مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤول رفيع المستوى في وزارة الشؤون الخارجية الهندية (الشرق الأوسط).

[105] Pethiyagda, "India on Syria."

[106] مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤول رفيع المستوى في وزارة الشؤون الخارجية الهندية (الشرق الأوسط).

[107] مقابلة أجراها الكاتب مع دبلوماسي مصري.

[108] India and Iran Sign 'Historic' Chabahar Port Deal, BBC, May 23, 2016, http://www.bbc.com/news/world-asia-india-36356163

[109] Ankit Panda, "Indian PM Modi to Visit Iran With Connectivity, Energy in Mind," The Diplomat, May 3, 2015, http://thediplomat.com/2016/05/indian-pm-modi-to-visit-iran-with-connectivity-energy-in-mind

[110] SuhasiniHaidar and KallolBhattacherjee, "Modi Likely to Travel to Iran on May 21," The Hindu, May 1, 2016, http://www.thehindu.com/news/national/modi-likely-to-travel-to-iran-on-may-21/article8542436.ece

[111] مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤول رفيع المستوى في وزارة الشؤون الخارجية الهندية (الشرق الأوسط).

[112] تشير أعمال روسيا في الشرق الأوسط أن معارضة موافق واشنطن قد تؤمّن نفوذاً أكبر من الانصياع لها. راجعAdam Lockyer and Michael Cohen, "Australia's Possible Strategy Shift on Syria Is a Nod to Russia's Influence," The Conversation, October 1, 2015, https://theconversation.com/australias-possible-strategy-shift-on-syria-is-a-nod-to-russias-influence-48380

[113] مقابلة أجراها الكاتب مع دبلوماسي إسرائيلي.

[114] مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤول رفيع المستوى في وزارة الشؤون الخارجية الهندية (الشرق الأوسط).

[115] مقابلة أجراها الكاتب مع دبلوماسي مصري.

[116] مقابلة أجراها الكاتب مع مسؤول رفيع المستوى في وزارة الشؤون الخارجية الهندية (الخليج).

[117] Mohan, "India's Strategic Challenges," 66.

عن المؤلف

كديرا بثياغودا هو زميل زائر بـمركز بروكنجز الدوحة، مختص بالعلاقات الأسيوية والشرق أوسطية. تركّز أبحاثه على علاقات الهند بدول الخليج، وذلك من خلال الاعتماد على خبرته في سياسة الهند الخارجية في الأوساط الأكاديمية ومراكز صنع القرار.

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدّم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعياً منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم مشاريع وأبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركّزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني، بشأن أربعة مجالات أساسية:

(I) العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع التركيز على أهميّة العلاقات بين دول المنطقة وكذلك العلاقات بين الشرق الأوسط والولايات المتحدة وآسيا.
(II) الصراعات والتحولات بعد الصراعات، بما في ذلك مسألة الأمن وعمليات السلام وإعادة الإعمار.
(III) الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية في دول الشرق الأوسط، بما في ذلك الجغرافيا السياسية واقتصاديات الطاقة.
(IV) الحكم والإصلاح المؤسساتي، بما في ذلك الدمقرطة والعلاقات بين الدول والمواطنين.

يشجّع مركز بروكنجز الدوحة، الذي يفتح المجال أمام كافة وجهات النظر مهما اختلفت، على التبادل القيّم للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي.

منذ تأسيسه، استضاف المركز عشرات الخبراء من مختلف دول العالم ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك موائد مستديرة ضمّت شخصيات رفيعة المستوى، وندوات السياسة، ومنتدى بروكنجز الدوحة للطاقة الذي يُعقد سنوياً. وبالإضافة إلى ذلك، قام المركز بنشر سلسلة من موجزات السياسة والأوراق التحليلية.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2017

العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرصة استراتيجية لدلهي
دراسة تحليلية، كديرا بثياغودا

2016

المساواة والاقتصاد: لماذا يجب على العالم العربي توظيف المزيد من النساء
موجز السياسة، بسمة المومني

متعلمون ولكن عاطلون عن العمل: معضلة الشباب المصري
موجز السياسة، عادل عبد الغفار

طرق محفوفة بالمخاطر: عبور الطاقة في الشرق الأوسط
دراسة تحليلية، روبن ميلز

التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة
دراسة تحليلية، تشارلز ليستر